أقوال العلماء في ذم علم الكلام «عرض ونقد»

د. كريم يس ضيف الله السيد (*)

المستخلص

هذا البحث يعني ببيان أقوال العلماء من ذم علم الكلام، حيث ظهرت على الساحة طائفة من الحشوية والمبتدعة يذمون علم الكلام وينهون عن الخوض فيه، وما ذاك إلا لأن الحجج العقلية والبراهين القطعية تهدم عقيدة التشبيه وتبيّن فساد التجسيم، فقالوا إن الكلام فيه بدعة، والبحث عنه ضلالة، كما يهدف إلى توضيح أن ما أثر عن العلماء والأئمة من ذم لعلم الكلام وتحذير الناس منه لا ينبغي أن يفهم على أنه هدم لأسس هذا العلم أو إهدار لأهميته ووظيفته، بل هو دعوة إلى تصحيح أساليبه وفق منهج الكتاب والسنة.

وقد تناول البحث جوانب الموضوع انطلاقًا من نصوص العلماء أنفسهم من كتبهم وما نقله العلماء ونسبوه إليهم من أقوال، وبيان أن النقد موجهًا لأصحاب النحل المنحرفة من أهل الأهواء.

ولأهمية رد هذه الدعوى، خصوصًا في هذا العصر، الذي تعددت فيه طرق التأثير وانتشرت، واختلط على بعض الناس الحق بالباطل، أحببت أن أجعل موضوع بحثي عن: أقوال العلماء في ذم علم الكلام «عرض ونقد».

(*) مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين والدعوة بأسيوط.

Abstract

This research means by explaining the sayings of the scholars who vilify the science of speech, where a group of visceral and innovators appeared on the scene who disparage the science of speech and forbid going into it. A misguidance, as it aims to clarify that what has been reported by scholars and imams of disparaging the science of speech and warning people against it should not be understood as demolishing the foundations of this science or wasting its importance and function.

The research dealt with aspects of the subject based on the texts of the scholars themselves from their books and what the scholars transmitted and attributed to them in terms of sayings, and a statement that criticism is directed at the owners of deviant bees from the people of whims.

And due to the importance of refuting this claim, especially in this era, in which the methods of influence have multiplied and spread, and some people have confused truth with falsehood, I liked to make the topic of my research on: Scholars' sayings about vilification of theology "exposition and criticism".

المقدمة:

الحمد لله الذي خص علماء التوحيد بتحقيق العقائد الصحيحة، وأفاض عليهم من بحار فضله وكرمه فأولجهم الدخول في الحقيقة، وجعل أنوارهم وضياء أفكارهم متصلة بالمعارف والطريقة، وحفهم بالألطاف الخفية فطرحوا الأقوال الزائفة وتمسكوا بالأقوال المنيفة.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على من خصه الله بكل كمال بشري، فما زال يترقى في الأنوار دومًا على الحقيقة، وعلى آله وأصحابه وأزواجه الذين حازوا بطلعة جماله كل خير وعلوم دقيقة.

أمَّا بعد،،،

فإن علم التوحيد أشرف العلوم وأفضلها، إذ شرف العلم بشرف المعلوم، ولا أشرف من توحيد الله تعالى، ومعرفة ما يجب وما يجوز وما يستحيل في حقه سبحانه، وكذلك ما يجب وما يجوز وما يستحيل في حق رسله – عليهم الصلاة والسلام.

وقد اعتنى المتكلمون قديمًا وحديثًا بالعقيدة الإسلامية، وكان لهم دور في نشر علم الكلام بكل أمانة وإخلاص، والدفاع عن قضاياه العقدية ضد مخالفيه من الفلاسفة والمشبهة والمبتدعة وغيرهم من أصحاب الملل والنحل.

إلا أنه ظهرت على الساحة طائفة من الحشوية والمبتدعة يذمون علم الكلام وينهون عن الخوض فيه، وما ذاك إلا لأن الحجج العقلية والبراهين القطعية تهدم عقيدة التشبيه وتبيّن فساد التجسيم وغير ذلك من الضلالات، فقالوا إن الكلام فيه بدعة، والبحث عنه ضلالة؛ لأنه لو كان خيرًا لما فات النبي – ﷺ – وآله وأصحابه، ولتكلموا فيه، وإن بعض العلماء والمتكلمين ذموا المشتغلين بهذا العلم وندموا عن الخوض فيه.

ومن أشهر هؤلاء العلماء أئمة فقهاء المذاهب الأربعة، والأشعري، والجويني، والغزالي، والرازي، والسنوسي، والسيوطي، إلا أن هؤلاء كانوا من أوائل العلماء الذين تصدوا لخصومهم، وتعرضوا للمحن من أجل ذلك، وخاصة في صراعهم مع المعتزلة والمشبهة الذين كانوا يمتحنون مخالفيهم من العلماء بسلطان الحكام.

ولأهمية رد هذه الدعوى، خصوصًا في هذا العصر، الذي تعددت فيه طرق التأثير وانتشرت، واختلط على بعض الناس الحق بالباطل، أحببت أن أجعل موضوع بحثي عن:

أقوال العلماء في ذم علم الكلام «عرض ونقد»

وهذا البحث يعني ببيان أقوال العلماء من ذم علم الكلام، كما يهدف إلى توضيح أن ما أثر عنهم من ذم لعلم الكلام وتحذير الناس منه لا ينبغي أن يفهم على

أنه هدم لأسس هذا العلم أو إهدار لأهميته ووظيفته، بل هو دعوة إلى تصحيح أساليبه وفق منهج الكتاب والسنة.

وقد تناول البحث جوانب الموضوع انطلاقًا من نصوص العلماء أنفسهم من كتبهم وما نقله العلماء ونسبوه إليهم من أقوال، وبيان أن النقد موجهًا لأصحاب النحل المنحرفة من أهل الأهواء.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- ارتباطه بأشرف العلوم، الذي هو علم العقائد.

٢- بيان أهمية علم الكلام في حياة المجتمعات والأفراد، وفي جميع الأزمنة والأمكنة.

٣- إظهار فساد دعوى ذم علم الكلام، وبيان مدى مخالفتها للفطرة الربانية، وإظهارها على حقيقتها.

٤- دحض اتهامات الحشوية والمشبهة عن رجوع المتكلمين عن الاشتغال بعلم الكلام.

٥- إفراد الموضوع بدراسة مستقلة.

٦- أن علم الكلام يؤكد لنا خصوبة العقلية الإسلامية وتعمقها في البحث العلمي، وهو فكر قائم على الجدال والحوار والنقاش والسؤال ضد الآراء الإلحادية والمنحرفة، وهي تدخل في منهج النقد والرد.

منهجي في هذا البحث:

١- اتبعت المنهج الوصفي التحليلي؛ لعرض الآراء وتحليلها.

٢- اتبعت المنهج النقدي؛ لنقد غير الصحيح منها وإبطالها، من أجل إظهار مواطن الخلل وتسليط الضوء على أقوال العلماء والمتكلمين حول ذم علم الكلام.

وكانت خطوات البحث كالآتي:

١- جمع المادة العلمية من مظانها الأصلية قدر المستطاع، فإذا لم أجد المصدر أو المرجع أنقل ممن نقل عنه.

٢- التعريف بالفرق والطوائف التي تذكر في البحث، وترجمة الأعلام الواردة في البحث من خلال كتب التراجم المعتبرة.

٣- عزو الآيات إلى أماكنها في القرآن وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية، وتخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية من كتب السنة بذكر اسم الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد.

٤- تذييل البحث بفهرس للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

خطة البحث:

ولمحاولة الإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع اقتضت منهجيتي أن أُقَسِّم بحثي إلى: مقدمة، وتمهيد، وسبعة مطالب، وخاتمة، وفهارس علمية، على النحو الآتي:

أما المقدمة فذكرت فيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهج البحث، وخطة البحث.

وأما التمهيد فذكرت فيه: تعريف علم الكلام، وتسميته، والآراء في دراسة علم الكلام، وأهمية دراسة علم الكلام.

المطلب الأول: ما ورد عن الأئمة الأربعة.

المطلب الثاني: ما ورد عن الإمام الأشعري.

المطلب الثالث: ما ورد عن إمام الحرمين الجويني.

المطلب الرابع: ما ورد عن الإمام الغزالي.

المطلب الخامس: ما ورد عن الإمام الرازي.

المطلب السادس: ما ورد عن الإمام السنوسي.

المطلب السابع: ما ورد عن الإمام السيوطي.

أما الخاتمة: فقد اشتملت على أهم نتائج البحث.

ثم الفهارس العلمية: تمثلت في فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

والله سبحانه أسأل أن يقدم له بالقبول ويختم له بالتقدير.

وهو حسبي ونعم الوكيل.

التمهيد:

تعريف علم الكلام:

عُرِّف علم الكلام بتعريفات عديدة تمحورت حول البرهنة على العقائد الدينية، ورد شُبه الخصوم عنها، فقد عرّفه **الإيجي**[١] بأنه: « علمٌ يُقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحُجج ودفع الشُبه، والمراد بالعقائد: ما يُقصد به نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية: المنسوبة إلى دين محمد - عليه السلام؛ فإن الخصم وإن خطأناه لا نُخرجه عن علماء الكلام[٢]».

وعرفه **الجرجاني**[٣] فقال: « الكلام: علمٌ يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته، وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام[٤]».

وعرفه **طاش كبرى زاده**[٥] بأنه: « علمٌ يُقتدر معه على إثبات الحقائق الدينية بإيراد الحُجج عليها، ودفع الشُبه عنها[٦]».

فمهمة علم الكلام: معرفة العقائد وإثباتها، والدفاع عنها، وحراستها عن تشويش المبتدعة.

---

(١) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي، عالم بالأصول والمعاني والعربية، من تصانيفه: "المواقف" و"العقائد العضدية" و"شرح مختصر ابن الحاجب" في أصول الفقه، وغيرها (ت٧٥٦هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٢٩٥/٣) بتصرف، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، سنة ٢٠٠٢م.

(٢) ينظر: شرح المواقف للجرجاني، تحقيق: محمود عمر الدمياطي (٤٠/١) وما بعدها بتصرف كبير، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، سنة ٢٠١٢م.

(٣) هو: علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف، متكلم، له نحو خمسين مصنفًا، منها: "التعريفات" و"شرح مواقف الإيجي" و"مقاليد العلوم" و"الحواشي على المطول للتفتازاني" و"حاشية على الكشاف" (ت٨١٦هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٧/٥) بتصرف.

(٤) التعريفات للجرجاني (ص:١٨٥)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٣م.

(٥) هو: أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، طاش كبرى زاده، مؤرخ، تركي الأصل، نشأ في أنقرة، وتأدب وتفقه، كان مدرسًا للفقه والحديث وعلوم العربية، وولي القضاء بالقسطنطينية، من كتبه: "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية" و"مفتاح السعادة" و"نوادر الأخبار في مناقب الأخيار" وغيرها (ت٩٦٨هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٢٥٧/١) بتصرف.

(٦) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد مصطفى، الشهير بطاش كبرى زاده (١٣٢/٢)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٥م.

تسميته:

سماه الإمام **أبو حنيفة**[١] بالفقه الأكبر، وسماه **التفتازاني**[٢] في «شرح العقائد النسفية» بعلم التوحيد والصفات، وسماه **طاش كبرى زاده** بعلم أصول الدين من العلوم الشرعية، من حيث إن موضوعه يتناول أصول الدين، وفي بعض مسمياته: علم النظر والاستدلال؛ لقيامه على القول بوجوب النظر العقلي عند كثير من المتكلمين.

فالإمام **أبو حنيفة** سمى كتابه: «الفقه الأكبر»، والإمام **الماتريدي**[٣] سماه: «التوحيد»، والإمام **البغدادي**[٤] سماه: «أصول الدين»، وهؤلاء أشاروا إلى ضرورة النظر في مصنفاتهم.

الآراء في دراسة علم الكلام:

قد تباينت مواقف علماء المسلمين من علم الكلام بين مؤيد له ومعارض، حيث يُعدُّ المتكلمون من أنصار هذا العلم، والمدافعين له؛ لأنهم يرون أن الاشتغال بعلم الكلام لإقامة الحجة على المعاندين والملحدين، وحفظ قواعد الدين من شبهات المبطلين.

(١) هو: النعمان بن ثابت، الكوفي، إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، كان يبيع الخز ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء، له: "مسند" في الحديث جمعه تلاميذه، و"المخارج" في الفقه، و"الفقه الأكبر" وغيرها (ت١٥٠ه). ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس (٤٠٥/٥) وما بعدها بتصرف، الناشر: دار صادر– بيروت، الطبعة: الأولى، والأعلام للزركلي (٣٦/٨) بتصرف.

(٢) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، الإمام العلامة، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والمنطق وغيرها، وله: "شرح العضد" و"شرح التلخيص" و"شرح المقاصد في الكلام" وغيرها (ت٧٩١ه). ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (٢٨٥/٢)، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا – لبنان، بدون ذكر رقم الطبعة وسنة الطبع.

(٣) هو: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، من كبار أئمة علماء الكلام، وماتريد نسبة إلى محلة بسمرقند مات بها سنة (٣٣٣ه)، له كتب منها: "التوحيد" و"المقالات" و"بيان أوهام المعتزلة" و"تأويلات أهل السنة" وغيرها. ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد القرشي (١٣٠/٢)، الناشر: مير محمد كتب خانه- كراتشي، بدون ذكر رقم الطبعة وسنة الطبع.

(٤) هو: الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن محمد البغدادي، الفقيه الشافعي الأصولي الأديب؛ كان ماهرًا في فنون عديدة خصوصًا علم الحساب، وله فيه تواليف نافعة، منها كتاب "التكملة" و"أصول الدين" وكان عارفا بالفرائض والنحو (ت٤٢٩ه). ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٢٠٣/٣).

لذا صنف الإمام **الأشعري**[1] رسالة «استحسان الخوض في علم الكلام» ليُجوِّز فيها الاشتغال به، ويرد على مخالفيه الذين ذهبوا إلى أن « الكلام فيه بدعة، والبحث عنه ضلالة؛ لأنه لو كان خيرًا لما فات النبي – ﷺ – وآله وأصحابه، ولتكلموا فيه[2]».

فهذا الرأي يمثل رأي المعارضين لعلم الكلام، حيث إنهم ذموه، ومنعوا الاشتغال به، ونهوا عن الخوض فيه، وحرموا النظر في كتبه.

« وتمثلت بوادر إنكار الاشتغال بعلم الكلام فيما ينسب من أقوال إلى أئمة المذاهب الأربعة المشهورة - من هجوم على علم الكلام، ثم تبناه عدد من علماء الحديث والسنة، فحرموه جملةً، وذموه بدون تفصيل، **كالخطابي**[3] في الغنية، **وابن قتيبة**[4] في تأويل مختلف الحديث، **والهروي**[5] في ذم الكلام وأهله، ثم جاء من بعدهم محدثون ومتكلمون كرهوه إلا ما استند منه إلى الكتاب والسنة، **كابن تيمية**[6] في كتبه، وبالأخص درء تعارض العقل والنقل، **والغزالي**[7] في معظم كتبه، ولا

---

(١) هو: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري، صاحب الأصول والقائم بنصرة أهل السنة، والأَشْعَري: نسبة إلى أشعر؛ لأن أمه ولدته والشعر على بدنه، له كتب منها: "اللمع" و"مقالات الإسلاميين" و"الرد على المجسمة" و"إيضاح البرهان" وغيرها، وتوفي سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة, وقيل: سنة أربع وعشرين وثلاثمائة, وقيل: سنة ثلاثين وثلاثمائة. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٢٨٤/٣) وما بعدها بتصرف.

(٢) رسالة استحسان الخوض في علم الكلام للإمام الأشعري (ص:٢)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن – الهند، الطبعة: الثالثة، سنة ١٩٧٩م.

(٣) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان الخطابي، البستي؛ كان فقيهًا أديبًا محدثًا، له التصانيف البديعة منها: "غريب الحديث" و"معالم السنن في شرح سنن أبي داود" و"أعلام السنن في شرح البخاري" و"شأن الدعاء" وغير ذلك (ت٣٨٨ه). ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٢١٤/٢) وما بعدها بتصرف.

(٤) هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، النحوي اللغوي، سكن بغداد وحدث بها، كان فاضلًا ثقة، من كتبه: "المعارف" و"أدب الكاتب" و"غريب القرآن الكريم" و"غريب الحديث" و"عيون الأخبار" وغيرها (ت٢٧٦ه). ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٤٢/٣) وما بعدها بتصرف.

(٥) هو: عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي، أبو إسماعيل، من ذرية أبي أيوب الأنصاري، من كبار الحنابلة، كان بارعًا في اللغة، حافظًا للحديث، عارفًا بالتأريخ والأنساب، من كتبه: "ذم الكلام وأهله" و"الفاروق في الصفات" و"الأربعين" في التوحيد، و"منازل السائرين" وغيرها (ت٤٨١ه). ينظر: الأعلام للزركلي (١٢٢/٤) وما بعدها بتصرف.

(٦) هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله الحراني، الدمشقي، الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية، الإمام، شيخ الإسلام، من مؤلفاته: "الفتاوى" و"الجمع بين النقل والعقل" و"منهاج السنة" و"الصارم المسلول على شاتم الرسول" وغيرها (ت٧٢٨ه). ينظر: الأعلام للزركلي (١٤٤/١) وما بعدها بتصرف.

(٧) هو: محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام، فيلسوف، متصوف، صاحب التصانيف والذكاء المفرط، من كتبه: "إحياء علوم الدين" و"تهافت الفلاسفة" و"محك النظر" و"مقاصد الفلاسفة" وغيرها الكثير (ت٥٠٥ه). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، =

سيما رسالته إلجام العوام عن علم الكلام، **وابن الوزير**[١] في كتابه ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، **والسيوطي**[٢] في كتابه صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام[٣]»، وسيأتي بيان ذلك آنفًا.

أهمية دراسة علم الكلام:

في مطلع كتاب «المطالب العالية» **للرازي**[٤] عقد فصلًا كاملًا في بيان: أن علم الكلام أشرف العلوم على الإطلاق.

وقال الإمام **نجم الدين النسفي**[٥] في عقيدته عن علم الكلام: « وبالجملة هو أشرف العلوم، لكونه أساس الأحكام الشرعية، ورئيس العلوم الدينية، وكون معلوماته: العقائد الإسلامية، وغايته: الفوز بالسعادات الدينية والدنيوية، وبراهينه: الحجج القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية.

وما نُقِل عن السلف من الطعن فيه والمنع منه، فإنما هو للمتعصِّب في الدين، والقاصر عن تحصيل اليقين، والقاصد إلى إفساد عقائد المسلمين، والخائض فيما لا

=تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط (٣٢٢/١٩) وما بعدها بتصرف، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، سنة ١٩٨٥م.

(١) هو: محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الحسني القاسمي، عز الدين، مجتهد باحث، من أعيان اليمن، تعلم بصنعاء وصعدة ومكة، وأقبل في أواخر أيامه على العبادة، من كتبه: "إيثار الحق على الخلق" و"قبول البشرى بالتيسير لليسرى" و"العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم" (ت٨٤٠هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٣٠٠/٥) وما بعدها بتصرف.

(٢) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ، مؤرخ أديب، له مؤلفات كثيرة منها: "الإتقان في علوم القرآن" و"الأشباه والنظائر" و"الحاوي للفتاوى" وغير ذلك (ت٩١١هـ). ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط (٧٤/١٠) وما بعدها بتصرف، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٦م، والأعلام للزركلي (٣٠١/٣) وما بعدها بتصرف.

(٣) ينظر: المدخل إلى دراسة علم الكلام للدكتور. حسن محمود الشافعي (ص:٣٠) بتصرف يسير، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية – كراتش – باكستان، الطبعة: الثانية، سنة ٢٠٠١م.

(٤) هو: محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري، فخر الدين الرازي، الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، من تصانيفه: "مفاتيح الغيب" و"معالم أصول الدين" و"محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين" وغيرها الكثير (ت٦٠٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٢٤٨/٤) وما بعدها بتصرف.

(٥) هو: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي، عالم بالتفسير والأدب والتاريخ، من فقهاء الحنفية، من مؤلفاته: "المواقيت" و"الإشعار بالمختار من الأشعار" و"نظم الجامع الصغير" في فقه الحنفية، و"العقائد" يعرف بعقائد النسفي، وغيرها (ت٥٣٧هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٦٠/٥).

يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين، وإلا كيف يتصور المنع عما هو أصل الواجبات وأساس المشروعات[١]».

أي إن علم الكلام يحرم ويذم في حالة من يتعصب لرأيه ولا يقبل الحق بعد ظهوره، يزعم أنه ينصر الدين وهو في الحقيقة مصادم للدين؛ لأنه ربما يجره إلى الكفر، والقاصر يكون بليدًا بالطبع، أو شفقة عليه، ومن لا يستطع إدراك الحقائق والوقوف على اليقين، ومن يسعى إلى إفساد عقائد المسلمين بإثارة الفتن على العوام فيرتبك في بعض ضلالة الضالين وشبه الملحدين فتعم البلوى، والجاهل بغوامض الفلاسفة[٢] وألفاظهم ودقائق أحوالهم، فالكلام المذموم عنده يُمَثَّل في هذه الطوائف الأربع.

وقال الإمام **البيجوري**[٣]: « هذا وذم بعضهم علم الكلام، وقال: بحرمة النظر فيه، وهو في غاية الضعف، بل لا يشك عاقل في فساده.

قال **اليوسي**[٤]: ونسب – يعني **السنوسي**[٥] – في «شرح الوسطى» هذا القول إلى بعض المبتدعة حيث قال: «وما يُحكى عن بعض المبتدعة، كالحشوية[٦]

---

(١) شرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص:٥٩) وما بعدها، الناشر: مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع – كراتشي – باكستان، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٩م.

(٢) الفلاسفة: من ينسبون إلى الفلسفة، وهي كلمة يونانية تعني محبة الحكمة، والفيلسوف باليونانية هو: فيلا سوفا، وفيلا هو المحب، وسوفا: الحكمة، أي هو: محب الحكمة، والحكمة: قولية، وفعلية، أما الحكمة القولية: وهي العقلية، وأما الحكمة الفعلية: فكل ما يفعله الحكيم لغاية كمالية. ويعتبر كتاب الملل والنحل من أحسن ما كُتب في عرض آرائهم والرد عليهم. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، تحقيق: محمد فريد (٥٨/٢)، الناشر: المكتبة التوفيقية بالقاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٣م.

(٣) هو: إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري، شيخ الجامع الأزهر، من فقهاء الشافعية، نسبته إلى الباجور من قرى "المنوفية" بمصر، من مؤلفاته: "حاشية على مختصر السنوسي" في المنطق، و"تحفة المريد على جوهرة التوحيد" و"حاشية على أم البراهين للسنوسي" و"فتح الخبير اللطيف" في الصرف، وغيرها (ت١٢٧٧ه). ينظر: الأعلام للزركلي (٧١/١) بتصرف.

(٤) هو: الحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي، فقيه مالكي، أديب، ينعت بغزالي عصره، من بني "يوسي" بالمغرب الأقصى، من كتبه: "المحاضرات في الأدب" و"قانون أحكام العلم" و"زهر الأكم في الأمثال والحكم" و"حاشية على شرح السنوسي" في التوحيد، وغيرها (ت١١٠٢ه). ينظر: الأعلام للزركلي (٢٢٣/٢) وما بعدها بتصرف.

(٥) هو: أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، التلمساني، محدث، متكلم، منطقي، مقرئ، له تصانيف كثيرة، منها: "شرح مقدمات الجبر والمقابلة لابن الياسمين" و"عقيدة أهل التوحيد" و"أمِّ البراهين" وتسمى العقيدة الصغرى، و"مكمل إكمال الإكمال" في شرح صحيح مسلم، وغيرها الكثير (ت٨٩٥ه). ينظر: ثبت الوادي آشي لأبي جعفر، تحقيق: د. عبد الله العمراني (ص:٤٣٦)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٣م.

(٦) الحشوية: بسكون الشين وفتحها، فرقة تمسكوا بظواهر النصوص فذهبوا إلى التجسيم، حيث اعتقدوا أن ظواهر نصوص الصفات مراد، وأن كيفيتها معلومة، وسبب تسميتهم بذلك: أنهم كانوا في حلقة الحسن البصري فوجدهم يتكلمون كلامًا ساقطًا فقال: ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة،=

وغيرهم: من أن النظر في علم التوحيد حرام، فلا يخفى فساده وضلال معتقده لكل عاقل، إذ هو مصادم للكتاب والسنة وإجماع المسلمين الذين يُعتد بهم.

وأما ما يخلطُون به من أن الصحابة – رضي الله عنهم – لم يتكلموا فيه فكذب وافتراء»، وأطال في رده.

وقد قيل للقاضي **أبي الطيب الطبري**(١): إن قومًا يذمون علم الكلام فأنشد:

عَـــابَ الكَـــلاَمَ أنـــاسٌ لا خَـــلاقَ لهُـــم ** وَمَـــا عَلَيْـــهِ إذَا عَـــابُوهُ مِـــنْ ضَـــرَرِ

مَـا ضَـرَّ شَمْسُ الضُّـحَى فـي الأُفـقِ طَالِعَـة ** أَنْ لا يَـرَى ضَـوْءَهَا مَـنْ لَـيْسَ ذَا بَصَـرِ

ومحل ذلك كله: إذا بقي على القول بذم علم الكلام على ظاهره.

فإن حُمِل على أن مراد هؤلاء: علم الكلام المخلوط والمحشو بالفلسفة، فليس بفاسد بل صحيح، وعلى هذا يحمل ما نقل عن إمامنا **الشافعي**(٢) – رضي الله عنه – من قوله: لأن يلقى العبد ربه بكل ذنب ما عدا الشرك، أحسن من أن يلقاه بعلم الكلام(٣)»، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، بتفصيل قوله وبيان المراد منه.

= أي: جانبها، فسموا حَشَويَّة بفتح الشين، وقيل: لأنهم مجسمة، أوْ هم هم، والجسم مَحْشُو، فسمّوا حشْو، بسكون الشين، نسبة إلى الحشو. ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين، تحقيق: د. أحمد جمال الزمزمي، د. نور الدين عبد الجبار صغيري (٩٢٤/٣) وما بعدها بتصرف، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٤م.

(١) هو: القاضي، أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري، العلامة، شيخ الإسلام، فقيه بغداد، درس، وأفتى، وأفاد، وولي القضاء، شرح "مختصر المزني"، وصنف في الخلاف والمذهب والأصول والجدل كتبًا كثيرة، ليس لأحد مثلها (ت٤٥٠ه). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٦٦٨/١٧) وما بعدها بتصرف.

(٢) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الهاشمي القرشي المطلبي، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة، رحل إلى مصر وتوفي بها سنة (٢٠٤ه)، من كتبه: "الأم" في الفقه، و"المسند" في الحديث، و"الرسالة" في أصول الفقه، وغيرها. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٦٥/١) وما بعدها بتصرف، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٩٨م، والأعلام للزركلي (٢٦/٦) وما بعدها بتصرف.

(٣) ينظر: حاشية الباجوري المسماة تحقيق المقام على كفاية العوام في علم الكلام، تحقيق: أحمد فريد المزيدي (ص:٣٩) وما بعدها، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٧م، والعقيدة الوسطى وشرحها للسنوسي، تحقيق: السيد يوسف أحمد (ص:٤٩) وما بعدها، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٥م.

وقال الإمام **أبو المعين النسفي**[١] تحت عنوان حكم المناظرة: « ثم اعلم أن المناظرة في الدين جائزة بخلاف ما قالت المبتدعة: إنها لا تجوز، وإنما تكره إذا كانت للرياء وطلب الجاه والثناء والدنيا[٢]».

وَيَرُدُّ الإمام **أبو القاسم الأنصاري**[٣] على دعوى أن الاشتغال بعلم الكلام بدعة، فيقول: إن الصحابة – رضوان الله عليهم « لم يُبتلوا بالحجاج، ولم يُدفعوا إلى مناظرة المخالفين، ولو ابتُلُوا بها لأظهروها؛ كما أنهم لم يتكلموا في الفقه بجميع ما يورده الفقهاء من أنواع الحجاج والتفريعات، وكانوا عالمين بها.

وقد كان أهل مكة يُحاجون الرسول – ﷺ – في المسائل، ويُوردون عليه الشُبه، وكذلك اليهود والنصارى؛ كانوا يجادلون النبي – عليه السلام – ويُطالبونهُ بالحُجج في التوحيد والنُبوة، ويقترحون عليه بالمعجزات؛ فقال الله تعالى لهم: ﴿عم غج غم فج فح﴾[٤]».

فالصحابة – رضوان الله عليهم – لم يستعملوا ما اصطلح عليه المتكلمون من الألفاظ، فاستعملوا الجدل والمناظرة، وأثر عنهم البحث في مسائل علم الكلام، فقد نظروا في آيات الله بعد ما أمرهم الله بالنظر فيها، وتبينوا مراد الله منها، وتتدبروا معانيها وتفكروا فيها، فأثنى الله عليهم فقال: ﴿نم نن نى ني ىٰ﴾[٥]، فدعوى عدم خوض الصحابة في علم الكلام لا تسلم من النقد.

---

(١) هو: ميمون بن محمد بن محمد بن معبد بن مكحول، أبو المعين النسفي الحنفي، عالم بالأصول والكلام، كان بسمرقند وسكن بخارى، من كتبه: "بحر الكلام" و"تبصرة الأدلة" و"التمهيد لقواعد التوحيد" و"شرح الجامع الكبير للشيباني" وغيرها (ت٥٠٨ه). ينظر: الأعلام للزركلي (٣٤١/٧).

(٢) بحر الكلام لأبي المعين النسفي، تحقيق: د. ولي الدين محمد صلاح الفرفور (ص:٦١)، الناشر: دار الفرفور للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق، الطبعة: الثانية، سنة ٢٠٠٠م.

(٣) هو: سلمان بن ناصر بن عمران الأنصاري النيسابوري، أبو القاسم، من الأئمة في علم الكلام والتفسير، مولده ووفاته في نيسابور، كان تلميذًا لإمام الحرمين، من بيت صلاح وتصوف وزهد، صنف كتاب "الغنية" في فقه الشافعية، و"شرح الإرشاد" لإمام الحرمين، وضعف بصره وسمعه في آخر عمره (ت٥١٢ه). ينظر: الأعلام للزركلي (١١٢/٣) بتصرف.

(٤) سورة الزخرف [جزء من الآية: ٥٨]، الغنية في الكلام لأبي القاسم الأنصاري النيسابوري، تحقيق: مصطفى حسنين عبد الهادي (٢٥٥/١)، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠١٠م.

(٥) سورة آل عمران [جزء من الآية: ١٩١].

المطلب الأول: ما ورد عن الأئمة الأربعة.

أما ما روي عن الإمام **أبي حنيفة** أنه نهى ابنه **حماد** عن الكلام، فقال عنه **البياضي**[١]:

« وما روي عن الإمام من نهي ابنه **حماد** عن المناظرة في الكلام فإنما كان عن المناظرة بطريق التخطئة والإلزام، فإنه لما قال: رأيتك تتكلم، فلم تنهاني؟ قال: كنا نتكلم وكل واحد منا كأن الطير على رأسه مخافة أن يزل صاحبه، وأنتم تتكلمون وكل واحد منكم يريد أن يزل صاحبه ويكفر، ومن أراده فقد كفر[٢]».

علة التحريم هنا راجعة إلى سوء استخدام المتكلمين للجدل، فيصبح غاية لا وسيلة يتوصل من خلالها إلى الحقيقة.

بل يرى الإمام **أبو حنيفة** أن فضح البدعة وإزالة الشبهة إذا ظهرت الفتن وروج لها أتباعها هو السبيل إلى الحفاظ على وحدة الأمة، لا السكوت والإغضاء عنها، كما يتوهم البعض؛ « مع أن الرجل إذا كف لسانه عن الكلام فيما اختلف فيه الناس، وقد سمع ذلك، لم يطق أن يكف قلبه؛ لأنه لابد للقلب من أن يكره أحد الأمرين أو الأمرين جميعًا، فأما أن يحبهما وهما مختلفان فهذا لا يكون، فإذا مال القلب إلى الجور أحب أهله، وإذا أحب القوم كان منهم، وإذا مال القلب إلى الحق وأهله كان لهم وليًا[٣]».

فالإمام **أبي حنيفة** تكلم في علم الكلام، مثل كتاب «الفقه الأكبر»، وكتاب «العالم والمتعلم»، بل صرح فيهما بأكثر مباحث علم الكلام، فالإنكار عنده متوجه على كلام الفلاسفة وأهل الاعتزال، وعلى كلام أهل الجدال بالباطل.

وأشار الإمام **البزدوي**[٤] بعد أن بيّن قول الإمام **أبي حنيفة** في أنه كان يُجوزُ تَعْلِيمه وتعلُّمه والتصنيف فيه « أنه من أراد أن يتعلم هذا العلم، ينبغي أن لا يتعلم

(١) هو: أحمد بن حسن بن سنان الدين البياضي، قاض فاضل، بوسنوي الأصل، ولد في استانبول وأخذ عن علمائها، وولي قضاء حلب، وغيرها، من مؤلفاته: "إشارات المرام من عبارات الإمام" و"سوانح العلوم" و"الفقه الأبسط" (ت١٠٨٩ه). ينظر: الأعلام للزركلي (١١٢/١).

(٢) إشارات المرام من عبارات الإمام للقاضي كمال الدين البياضي، تحقيق: الشيخ يوسف عبد الرزاق الشافعي (ص:٣٥)، الناشر: زمزم ببلشرز، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٤م.

(٣) العالم والمتعلم للإمام أبي حنيفة، تحقيق: د. محمد زاهد الكوثري (ص:٩) وما بعدها، الناشر: مطبعة الأنوار بالقاهرة، سنة ١٣٦٨ه.

(٤) هو: محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو اليسر، صدر الإسلام البزدوي، فقيه بخاري، ولي القضاء بسمرقند، انتهت إليه رياسة الحنفية في ما وراء النهر، له تصانيف، منها: "أصول الدين" توفي في بخارى سنة ٤٩٣ه. ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي (٢٧٠/٢) وما بعدها بتصرف.

من كل أحد، بل يتعلم ممن هو معروف أنه من أهل العلم، وأنه من أهل السنة والجماعة، وأنه يُعد في هذا العلم من أئمة الدين[١]».

وقد عدّ **البغدادي** في كتابه «الفرق بين الفرق» الإمام **أبو حنيفة والشافعي** من أئمة أصول الدين وعلماء الكلام من أهل السنة، حيث قال: « وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب: **أبو حنيفة، والشافعي** ... **وللشافعي** كتابان في الكلام، أحدهما: في تصحيح النبوة والرد على البراهمة، والثاني: في الرد على أهل الأهواء[٢]»، علمًا أن هذين الكتابين مفقودان، ولم يصلا إلينا.

وما روي عن الإمام **أبي يوسف**[٣] من أنه قال: « من طلب العلم بالكلام تزندق[٤]»، فهو يريد به كلام الفلاسفة.

ونقل **طاش كبرى زاده** عن **أبي يوسف** – رحمه الله – أنه قال: « لا تجوز الصلاة خلف المتكلم، وإن تكلم بحق، فهو مبتدع، ولا تجوز الصلاة خلف المبتدع[٥]»، ثم ذكر أن تأويله أن لا يكون إظهار الحق، فالحق في هذا المقام أن علم الكلام باحث عن ذات الله تعالى وصفاته والنبوة والمعاد على قانون الإسلام، وهذه المسائل هي أصل العلوم الشرعية.

ونقل الإمام **الغزالي** عن الإمام **مالك**[٦] أنه قال: « أرأيت إن جاءه من هو أجدل منه أيدع دينه كل يوم لدين جديد؟» يعني: أن أقوال المتجادلين تتفاوت.

وقال أيضًا: « لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء[٧]»، فقال بعض أصحابه - في تأويله – أنه أراد بأهل الأهواء أهل الكلام على أي مذهب كانوا.

---

(١) أصول الدين للبزدوي، تحقيق: د. هانز بيتر لنس (ص:١٦)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٣م.

(٢) ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي، تحقيق: د. محمد عثمان الخشت (ص:٣١٤) وما بعدها بتصرف يسير، الناشر: مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٨م.

(٣) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، الكوفي، البغدادي، أبو يوسف، صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه، كان فقيهًا علامة، من حفاظ الحديث، وولي القضاء ببغداد، من كتبه: "الخراج" و"النوادر" و"اختلاف الأمصار" و"أدب القاضي" وغيرها (ت١٨٢ه). ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي (٢٢٠/٢) وما بعدها بتصرف، والأعلام للزركلي (١٩٣/٨) بتصرف.

(٤) إحياء علوم الدين للغزالي، تحقيق: سيد عمران (١٢٨/١)، الناشر: دار الحديث بالقاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٤م.

(٥) مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده (١٣٧/٢).

(٦) هو: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث، الحافظ، فقيه الأمة، شيخ الإسلام، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، مولده ووفاته في المدينة، صنف: "الموطأ" و"الرد على القدرية" و"تفسير غريب القرآن" وغيرها (ت١٧٩ه). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١٥٤/١) وما بعدها بتصرف، والأعلام للزركلي (٢٥٧/٥) بتصرف.

(٧) إحياء علوم الدين للغزالي (١٢٨/١).

وقد اتخذ الإمام **السيوطي** من كتابه «صون المنطق والكلام» وسيلة إلى القدح في علم من أهم علوم الإسلام، وهو علم الكلام، فقد أورد نصًا عن الإمام **مالك** أنه قال: « إياكم والبدع، قيل: يا **أبا عبد الله** وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، لا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان[١]».

« في هذه الرواية يحدث الإمام **مالك** – رحمه الله – الناس عن أهل البدع، ويعرّف أهل البدع لأصحابه بأنهم الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون.

ولا يمكننا إبقاؤها على إطلاقها؛ لبطلان ذمّ من كان كلامه صحيحًا، إذن يجب الجزم بتقييدها فيمن تكلم في ذلك بكلام باطل، فمن تكلم في علم الله وقال إن الله عالم بالكليات والجزئيات وعالم بما كان وبما سيكون، فكلامه صحيح، ومعناه حق، ولا يجوز تسمية من يتكلم بذلك مبتدعًا.

وأما من تكلم في علم الله مثلًا وقال: بأن الله لا يعلم الأمر إلا بعد حدوثه، أو أنه جلَّ شأنه لا يعلم إلا الكليات دون الجزئيات، فكلامه باطل غير صحيح، ويصدق عليه اسم المبتدع.

كما أن الدواعي للكلام في علم الكلام قد تكون موجودة في زماننا، فعلم الأصول لم يتكلم فيه الصحابة، ونحوها من العلوم، وهذا لا يستلزم بطلان هذه العلوم ولا بدعية المتكلم فيها[٢]».

أما ما رُوي عن الإمام **الشافعي** فقد أخرج **ابن أبي حاتم**[٣] في كتابه «آداب **الشافعي** ومناقبه» تحت عنوان: مذهب **الشافعي** في أهل الكلام وسائر أهل الأهواء، رُوي عن الإمام **الشافعي** أنه قال:

« لأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه سوى الشرك، خيرٌ له من الكلام، ولقد اطلعتُ من أصحاب الكلام على شيءٍ، ما ظننتُ أن مسلمًا يقول ذلك[٤]».

---

(١) صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام للسيوطي، تحقيق: د. علي سامي النشار، والسيدة. سعاد علي عبد الرازق (ص:٩٦)، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة: الثانية، سنة ١٩٧٠م.

(٢) ينظر: تدعيم المنطق للشيخ سعيد عبد اللطيف فودة (ص:١٥٥) وما بعدها بتصرف كبير، الناشر: دار البيروني، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠١٠م.

(٣) هو: عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، أبو محمد، حافظ للحديث، من كبارهم، كان منزله في درب حنظلة بالري، وإليهما نسبته، له تصانيف، منها: "الجرح والتعديل" وكتاب في "التفسير" و"الرد على الجهمية" وغيرها (ت٣٢٧ه). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣٤/٣) وما بعدها بتصرف.

(٤) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق (ص:١٣٧)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٣م، وإحياء علوم الدين للغزالي (١٢٧/١).

وقال أيضًا: « لقد اطلعتُ من أصحاب الكلام على شيءٍ لم أظنه يكون، ولأن يبتلى المرء بكل ذنبٍ نهى الله عنه، ما عدا الشرك به، خيرٌ له من الكلام[١]».

قال الإمام **البيهقي**[٢]: « إنما أراد **الشافعي** - رحمه الله - بهذا الكلام **حفصًا**[٣] وأمثاله من أهل البدع، وهذا مراده بكل ما حكي عنه في ذمّ الكلام وذمّ أهله، غير أن بعض الرواة أطلقه، وبعضهم قيده، وفي تقييد من قيده دليل على مراده[٤]».

ثم روى **البيهقي** بسنده عن **أبي الوليد بن الجارود**، أنه قال: « دخل **حفص الفرد** على **الشافعي** فكلمه، ثم خرج إلينا **الشافعي** فقال لنا: لأن يلقى اللهَ العبدُ بذنوب مثل جبال تِهَامَة خيرٌ له من أن يلقاه باعتقاد حرف مما عليه هذا الرجل وأصحابه، وكان يقول بخلق القرآن.

وهذه الروايات تدل على مراده بما أُطلِق عنه فيما تقدم، وفيما لم يذكر هاهنا.

وكيف يكون كلام أهل السنة والجماعة مذمومًا عنده وقد تكلم فيه، ونَاظَر من ناظره فيه، وكشف عن تمويه من ألقى إلى سمع بعض أصحابه من أهل الأهواء شيئًا مما هم فيه؟[٥]».

فمراد كلام الإمام **الشافعي** أهل الأهواء من الجهمية[٦]، والمعتزلة[٧]، وغيرهم، لا أهل السنة والجماعة، فمعولهم فيما يعتقدون الكتاب والسنة.

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص:١٣٧)، وإحياء علوم الدين للغزالي (١٢٧/١).

(٢) هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي، الإمام، الحافظ، العلامة، البيهقي, شيخ خراسان, بُورك له في علمه لحسن قصده وقوة فهمه وحفظه، صاحب التصانيف، منها: "السنن الكبرى" و"الأسماء والصفات" و"دلائل النبوة" و"مناقب الإمام الشافعي" وغيرها (ت٤٥٨ه). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢١٩/٣) وما بعدها بتصرف.

(٣) هو: حفص الفرد، يكنّى أبا عمر، وقيل: كنيته أبو يحيى، كان معتزليًا ثم صار من أكابر المجبرة، وهو مصريّ قدم البصرة، واجتمع بأبي الهذيل العلّاف وناظره، من كتبه: "الاستطاعة" و"التوحيد" و"الردّ على أبي الهذيل" و"الأبواب"، توفي نحو ٢٠٣ه. ينظر: المقفى الكبير لتقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد اليعلاوي (٣٦٠/٣) بتصرف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، سنة ٢٠٠٦م.

(٤) مناقب الشافعي للبيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر (٤٥٤/١)، الناشر: مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٧٠م.

(٥) مناقب الشافعي للبيهقي (٤٥٥/١).

(٦) الجهمية: تنسب إلى جهم بن صفوان، أبو محرز الراسبي السمرقندي، الكاتب المتكلم الضال، رأس الجهمية وأساس البدعة، وكان ذا أدب ونظر وذكاء وفكر وجدال ومراء، كان ينكر صفات الله ويقول بخلق القرآن وغيره، فقيل: كان يبطن الزندقة، والله أعلم بحقيقته، وكان يبالغ في النفي والتعطيل (ت١٣٠ه). ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف (٣٨٩/٣)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٣م، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٢٦/٦) وما بعدها.

(٧) المعتزلة: سميت بذلك نسبة إلى مؤسسها واصل بن عطاء، كان يجلس إلى الحسن البصري فلما ظهر الاختلاف وقالت الخوارج بتكفير مرتكبي الكبائر، وقالت الجماعة بأنهم مؤمنون =

بل نهى **الشافعي** عن الكلام والنظر فيه خشية الوقوع في الأهواء، واحترازًا من الانقياد إلى البدع، فقد روى عنه **ابن أبي حاتم** أنه « كان ينهى النهي الشديد عن الكلام في الأهواء، ويقول: أحدهم إذا خالفه صاحبه، قال: كفرت، والعلم إنما يقال فيه: أخطأت[١]».

وروى الإمام **الغزالي** عنه أنه قال: « لو علم الناس ما في الكلام من الأهواء لفروا منه فرارهم من الأسد[٢]».

ولم يقتصر حُكم **الشافعي** في أهل الكلام على التحذير منهم، بل إنه ارتأى معاقبتهم، فقد روي عنه قوله: « حُكمي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام[٣]».

وكذلك قوله: « مذهبي في أهل الكلام تقنيع رؤوسهم بالسّياط، وتشريدهم من البلاد[٤]».

ولعل منطلق **الشافعي** في حكمه هذا على الكلام وأهله من خلال اختلاف أسلوب القرآن والسنة النبوية عن أسلوب الكلام.

فالمقصود بعلم الكلام: هو ما عليه أهل السنة والجماعة بسيرهم على المنهج الصحيح، لا ما عليه المبتدعة من الفرق الإسلامية بما انزلقوا به في مزالق الأهواء، فكل كلام يخالف الكتاب والسنة يُرد على صاحبه ولا يعمل به، وكلام أهل السنة المتكلمين موافقٌ للكتاب والسنة.

وهو ما أكد عليه الإمام **البيهقي**، حيث قال: « كانوا في القديم إنما يعرفون بالكلام أهل الأهواء، فأما أهل السنة والجماعة فمعولهم فيما يعتقدون الكتاب والسنة، فكانوا لا يتسمون بتسميتهم، ولهذا قال **الشافعي**: ... حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، وينادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام[٥]».

وقال **البيهقي** أيضًا: « وإنما يعني – والله أعلم – كلام أهل الأهواء الذين تركوا الكتاب والسنة، وجعلوا مُعَوَّلهم عُقُولَهم، وأخذوا في تسوية الكتاب عليها،

= وإن فسقوا بالكبائر، فخرج واصل بن عطاء عن الفريقين وقال: إن من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، فطرده الحسن عن مجلسه فاعتزل عنه، فسمي هو واتباعه معتزلة، له تصانيف منها: كتاب "التوبة" و"معاني القرآن"، وغير ذلك (ت١٣١ه). ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (٧٤٩/٣)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٧/٦).

(١) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص:١٤٢).

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي (١٢٨/١).

(٣) إحياء علوم الدين للغزالي (١٢٨/١).

(٤) صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام للسيوطي (ص:٦٥).

(٥) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٤٦٢/١) بتصرف يسير.

وحين حملت إليهم السنة بزيادة بيان لنقض أقاويلهم، أتهموا رواتها، وأعرضوا عنها.

فأما أهل السنة فمذهبهم في الأصول مبني على الكتاب والسنة، وإنما أخذ من أخذ منهم في العقل إبطالًا، لمن زعم أنه غير مستقيم على العقل، وبالله التوفيق[1]».

فالكلام المذموم إنما هو كلام أهل البدع الذي يخالف الكتاب والسنة، أما الكلام الذي يوافق الكتاب والسنة ويُبيِّنَ بالعقل فإنه محمود مرغوب فيه عند الحاجة، فلابد من رد شبه المبتدعة وكشف تمويهاتهم إذا أظهروها بما هو حجة عندهم، فالإمام **الشافعي** تعلم الكلام، واستعمله عند الحاجة.

فيقُصد بالكلام المذموم آراء أهل البدع، ومقالاتهم المخالفة للكتاب والسنة، كالقول بالقدر، وخلق القرآن، وغيرهما.

وهو ما أكد عليه الإمام **ابن عساكر**[2]، حيث قال: « والكلام المذموم: كلام أصحاب الأهوية، وما يزخرفه أرباب البدع المردية، فأما الكلام الموافق للكتاب والسنة الموضح لحقائق الأصول عند ظهور الفتنة، فهو محمود عند العلماء، ومن يُعلمهُ، وقد كان **الشافعي** يُحسنهُ ويفهمه، وقد تكلم مع غير واحد ممن ابتدع، وأقام الحجة عليه حتى انقطع[3]».

لذلك صارت هذه العبارات التي تنقل عن الإمام **الشافعي** شبهة لطائفتين من أهل الدنيا كما يقول الإمام **فخر الدين الرازي**:

« طائفة تطعن في علم الإمام **الشافعي** واجتهاده؛ لإنكاره علم الكلام وذمه، ومن كان هكذا، فهو جاهلٌ بالله وصفاته، وبالنبوة.

وطائفة جعلت من الإمام **الشافعي** إمامًا – وهو كذلك – واستدلوا بهذه الروايات على حصول العداوة بين **الشافعي** وأصحاب الكلام، وهم الحشوية وكتبة الحديث.

فمن اعتقد أن الكلام علم شريف، استدل به على الطعن في **الشافعي**، ومن اعتقد أن **الشافعي** إمام كامل، فقد استدل به على الطعن في علم الكلام[4]».

يظهر من خلال كلام الإمام **الرازي** أن هناك مغالاة من قبل طائفتين فيما يتعلق بموقف **الشافعي** من علم الكلام والمتكلمين، فالطائفة الأولى تطعن في علم

---

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (٤٦٣/١).

(٢) هو: علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، ثقة الدين، ابن عساكر، الدمشقي، المؤرخ الحافظ الرحالة، كان محدث الديار الشامية، ورفيق السمعاني في رحلاته، من مؤلفاته: "الإشراف على معرفة الأطراف" و"تبيين كذب المفتري" و"كشف المغطى في فضل الموطأ" و"معجم الصحابة" وغيرها (ت٥٧١ه). ينظر: الأعلام للزركلي (٢٧٣/٤) بتصرف.

(٣) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لأبي القاسم ابن عساكر (ص:٣٣٩)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، سنة ١٤٠٤ه.

(٤) ينظر: مناقب الإمام الشافعي للرازي، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا (ص:١٠١) وما بعدها بتصرف كبير، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٦م.

الإمام **الشافعي**، والطائفة الثانية بعيدة عن الإنصاف لعلم الكلام الذي كان له دور كبير في الدفاع عن العقيدة والرد على الفلاسفة وغيرهم من أصحاب الملل والنحل.

بل إن الإمام **الشافعي** كان إمامًا في الحجة والبيان والقدرة على الاحتجاج، بل كان مؤسسًا لعلم أصول الفقه، وشهد عصره انتشارًا لأفكار المعتزلة والدفاع عنها من قبل أصحابها، وتأليب الحكام والسلطة على أهل الحديث.

فالإمام **الشافعي** كان يتمتع بقدرة عالية على المناظرة والحجاج، يؤيد ذلك ما ساقه **أبو نعيم الأصفهاني**[١] في «الحلية»، حيث قال: « لو أن **الشافعي** ناظر على هذا العمود الذي من حجارة أنه من خشب لَغَلَبَ في اقتداره على المناظرة[٢]».

فهي تدل على مدى تمكنه من علم الكلام وإحكامه طرق المتكلمين ومناهجهم، ويقصد بالذم أهل البدع والشبهات، فأهل الكلام السني من الأشاعرة والماتريدية[٣] لم يكونوا قد ظهروا بعد في عصر **الشافعي**، إذ إن هؤلاء لم يظهروا إلا بعد موت **الشافعي**، فكيف يحمل كلامه على ذم المتكلمين عامة.

وقد أورد الإمام **السيوطي** عن الإمام **الشافعي** نصًا، يقول فيه: « ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان **أرسطو**[٤]».

ثم قال **السيوطي**: « وأشار **الشافعي** بذلك إلى ما حدث في زمن **المأمون**[٥] من القول بخلق القرآن ونفي الرؤية وغير ذلك من البدع[٦]».

---

(١) هو: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، أو الأصفهاني، الحافظ المشهور، ولد ومات في أصبهان، كان من الأعلام المحدثين، وأكابر الحفاظ الثقات، من تصانيفه: "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" و"تاريخ أصبهان" وغيرها (ت٤٣٠ه). ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٩١/١) وما بعدها بتصرف.

(٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني (١٠٣/٩)، الناشر: دار السعادة – مصر، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٧٤م.

(٣) تنسب الأشاعرة إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، والماتريدية إلى الإمام أبي منصور الماتريدي، وقد سبق ترجمتهما.

(٤) هو: أرسطو طاليس بن نيقوماخس الفيثاغوري، وتفسير أرسطو طاليس تام الفضيلة، وكان أرسطو طاليس تلميذ أفلاطون، وإلى أرسطو طاليس انتهت فلسفة اليونانيين، وهو خاتمة حكماءهم، وله في جميع العلوم الفلسفية كتب شريفة كلية وجزئية، وتوفي أرسطو طاليس في أول ملك بطليموس لاغوس، قال إسحاق بن حنين عاش أرسطو طاليس سبعا وستين سنة والله أعلم. ينظر: إخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين (ص:٢٨) وما بعدها بتصرف، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٥م.

(٥) هو: عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور، أبو العباس، سابع الخلفاء من بني العباس في العراق، وأحد أعاظم الملوك، وكان فصيحًا مفوهًا، واسع العلم، محبًا للعفو، ولي الخلافة بعد خلع أخيه الأمين سنة ١٩٨هـ فتمم ما بدأ به جده المنصور من ترجمة كتب العلم والفلسفة، وأطلق حرية الكلام للباحثين وأهل الجدل والفلاسفة (ت٢١٨ه). ينظر: الأعلام للزركلي (١٤٢/٤) بتصرف.

(٦) صون المنطق والكلام للسيوطي (ص:٤٨).

« فالحاصل أن الناس الذين جهلوا، بعضهم يستحيل أن يكون سبب جهله لسان **أرسطو**، فيستحيل تعميم قوله بتعليل جهل عموم الناس بميلهم إلى لسان **أرسطو**، وليس بالضرورة أن يكون هو نفس علة الوقوع في الغلط، وذلك لأنه ليس كل من مال إليه وقع في الغلط.

وأن المشاكل التي أوردها الإمام **السيوطي** تمثيلًا نتيجة لميل الناس إلى لسان **أرسطو** كنفي الرؤية حصل فيها خلاف في زمن الصحابة الأوائل كما هو معلوم، وقبل معرفة لسان **أرسطو**، وأيضًا مشكلة خلق القرآن كانت أقدم من زمان معرفتهم للسان **أرسطو**[1]».

يرى **السيوطي** أن العلة في تحريم النظر في علم الكلام كونه لم يرد الأمر به في كتاب ولا سنة، ولا وجد عن السلف البحث فيه، وهذا بعينه موجود في المنطق، فهو يرى تحريمه من حيث هو علم لا بالنظر إلى بعض المسائل، قال **السيوطي**:

« وقد أشار **الشافعي** إلى علة أخرى في علم الكلام، تأتي في المنطق، فأخرج **الهروي** في ذم الكلام من طريق **الكرابيسي**[2]، قال: شهدت **الشافعي** ودخل عليه **بشر المريسى**[3]، فقال **لبشر**: أخبرني عما تدعو إليه، أكتاب ناطق، وفرض مفترض، وسنة قائمة، ووجدت عن السلف البحث فيه والسؤال، فقال **بشر**: لا، إلا أنه لا يسعنا خلافه.

فقال **الشافعي**: أقررت بنفسك على الخطأ، فأين أنت من الكلام في الفقه والأخبار، فلما أخرج قال **الشافعي**: لا يفلح[4]».

ويُردُ عليه « بأن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة قد وردا بأغلب مسائل الكلام نصًا وبكثير من الباقي إشارة، واستدل العلماء بالأدلة العقلية القوية على كثير من مطالبه، مدعمين للقرآن والسنة غير معارضين لهما، وهذا معناه أن النظر في علم الكلام واجب على حسب التفصيل الذي ذكره العلماء عينًا أو كفايةً.

وأما الصحابة ومن تبعهم فإنه وردت عنهم كلمات في أغلب مسائل التوحيد كوجود الله واتصافه بالقدرة والعلم والحياة والحكمة، وكونه خالقًا لكل ما في الوجود، وغير ذلك من مطالب علم الكلام.

---

(١) ينظر: تدعيم المنطق للشيخ سعيد فودة (ص:١٣٠) وما بعدها بتصرف كبير.

(٢) هو: الحسين بن علي بن يزيد، أبو علي الكرابيسي، فقيه، من أصحاب الإمام الشافعي، له تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه، والجرح والتعديل، وكان متكلمًا، عارفًا بالحديث، من أهل بغداد، نسبته إلى الكرابيس وهي الثياب الغليظة كان يبيعها (ت٢٤٨ه). ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (١٣٢/٢) وما بعدها بتصرف.

(٣) هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي، أبو عبد الرحمن، فقيه معتزلي عارف بالفلسفة، وهو رأس الطائفة "المريسية" القائلة بالإرجاء، وإليه نسبتها، أخذ الفقه عن القاضي أبي يوسف، إلا أنه اشتغل بالكلام، وجرد القول بخلق القرآن، وقال برأي الجهمية (ت٢١٨ه). ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٢٧٧/١) وما بعدها بتصرف.

(٤) صون المنطق والكلام للسيوطي (ص:٦٤).

وكذلك فقد أمرنا الله تعالى بالنظر في أنفسنا وفي الآفاق للاستدلال وعلى ذاته وعلى صفاته، وضرب الأمثلة للاستدلال على نبوة الأنبياء والبعث وإمكان العذاب والخلق والإفناء والإعدام والثواب والعقاب، وهذه هي أصول مسائل علم الكلام، فالحاصل أن القرآن والسنة فيهما أمرٌ بعلم الكلام، فالأحكام معلقة بالمعاني لا بالألفاظ[١]».

وقد لخص الإمام **السيوطي** في كتابه «صون المنطق والكلام» أهم مقاصد كتاب «الانتصار لأصحاب الحديث» للإمام **أبي المظفر ابن السمعاني**[٢]، وذكر فيه أهم معانيه، ونقل نصًا عن الإمام **الشافعي** يقول:

« إيَّاكُمْ والنَّظر في الكلام فإن رجلًا لو سُئِلَ عن مسألة في الفقه فأخطأ فيها، أو سُئِلَ عن رجل قتل رجلًا فقال ديتهُ بيضة كان أكثر شيء أن يُضحك منهُ، ولو سُئِلَ عن مسألة في الكلام فأخطأ فيها نُسبَ إلى البدعة[٣]».

« يحذر الإمام **الشافعي** من النظر في علم الكلام لعلة ذكرها، وهي أن المخطئ في هذا العلم يسمى مبتدعًا، وهو في ذلك يقارن بين الخطأ في الفقه والخطأ في علم الكلام فيقول: إن الخطأ في الفقه أسهل بكثير من الخطأ في الكلام، ولذلك يترتب عنده أن التكلم في الفقه أولى من التكلم في الكلام، فيحذر من الكلام لذلك.

إذن يجب حمل هذا التحذير على معنى آخر وهو التنبيه إلى خطورة العلم وحض الباحث فيه على الاحتياط والإخلاص في النظر والبحث، وهذا مُسَلَّم.

فتحذير الإمام **الشافعي** موجه إلى غير المؤهلين، ولا يجوز حمله على إطلاقه لما يلزم عنه من بطلان.

فلا يجوز القول بأن مذهب **الشافعي** هو ذم علم الكلام وأهله على الإطلاق، بل مذهبه هو ذم المتكلم فيما لا حاجة به، أو الذي يتكلم وهو غير مؤهل للخوض في هذا العلم، أو الذي يريد بالكلام إضلال الخلق[٤]».

ولم يكن الإمام **أحمد**[٥] أقل من سابقيه من الفقهاء في ذم علم الكلام، فلقد قال: « لا يفلح صاحب الكلام أبدًا، ولا تكاد ترى أحدًا نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل

---

(١) ينظر: تدعيم المنطق للشيخ سعيد فودة (ص:١٤٢) وما بعدها بتصرف كبير.

(٢) هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي، السمعاني، التميمي، الحنفي ثم الشافعي، أبو المظفر، مفسر، من العلماء بالحديث، من أهل مرو، كان مفتي خراسان، من كتبه: "تفاسير السمعاني" و"الانتصار لأصحاب الحديث" و"المنهاج لأهل السنة" وغيرها (ت٤٨٩ه). ينظر: الأعلام للزركلي (٣٠٣/٧) وما بعدها بتصرف.

(٣) الانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: محمد حسين حسن (ص:٨)، الناشر: مكتبة أضواء المنار – السعودية، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٩٦م، وصون المنطق والكلام للسيوطي (ص:٢٠١).

(٤) ينظر: تدعيم المنطق للشيخ سعيد فودة (ص:١٧٣) وما بعدها بتصرف كبير.

(٥) هو: أحمد محمد بن حنبل، أبو عبد الله، الشيباني، إمام المذهب الحنبلي، وأحد الأئمة الأربعة، أصله من مرو، وكان أبوه والي سرخس، وولد ببغداد، فنشأ منكبًا على طلب العلم، وسافر في سبيله أسفارًا كبيرة، من كتبه: "المسند" و"الناسخ والمنسوخ" و"الرد على الزنادقة" =

– أي فساد، وبالغ في ذمه حتى هجر **الحارث المحاسبي**[١] مع زهده وورعه بسبب تصنيفه كتابًا في الرد على المبتدعة، وقال له: ويحك ألست تحكي بدعتهم أولًا ثم ترد عليهم؟ ألست تحمل الناس بتصنيفك على مطالعة البدعة والتفكر في تلك الشبهات فيدعوهم ذلك إلى الرأي والبحث[٢]».

يحمل نهي الإمام **أحمد** على ما اشتمل عليه علم الكلام من حكاية مذاهب أهل البدع والأهواء، وذكر الشبه الواردة على اعتقاد أهل السنة، وهذا برأيه مُفض إلى نشر هذه المذاهب وقد أمرنا بإخمادها.

فما ورد من بعض علماء السلف من القدح في علم الكلام، وذم أهله، قال عنه الإمام **أبي القاسم الأنصاري**: « فإن المتكلمين في تلك الأعصار هم القدرية[٣] والجهمية، القائلون بخلق القرآن ونفي الرؤية والصفات لله تعالى[٤]»، فالذم مقيد بالمبتدعة.

ثم قال: « فإن تمسكوا بقوله عليه السلام: «تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ[٥]» فهذا مُعتمدُنا فيما نصيرُ إليه؛ لأنه إنما يُتوصلُ إلى معرفة الله بالتفكر في آياته.

= و"الزهد" وغيرها (ت٢٤١هـ). ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٦٣/١) وما بعدها بتصرف، والأعلام للزركلي (٢٠٣/١) بتصرف.

(١) هو: الحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبد الله، من أكابر الصوفية، كان عالمًا بالأصول والمعاملات، واعظًا مبكيًا، ولد ونشأ بالبصرة، ومات ببغداد، من كتبه: "المسائل في أعمال القلوب والجوارح" و"الرعاية لحقوق الله عزَّ وجلَّ" و"الخلوة والتنقل في العبادة" وغيرها (ت٢٤٣هـ). ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٥٧/٢) وما بعدها بتصرف، والأعلام للزركلي (١٥٣/٢) بتصرف.

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي (١٢٨/١).

(٣) القدرية: هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى، وورد في الحديث أنها فرقة هالكة، فأهل العدل يسمون المجبرة: قدرية؛ لأنهم يجعلون أفعال العباد بقضاء وقدر من الله، والمجبرة يسمون أهل العدل: قدرية؛ لإثبات أفعال العباد إليهم ونفيها عن الله تعالى، فهم ينكرون القدر ويكون كل إنسان خالق لفعله، يزعمون أن الناس هم الذين يقدرون على أكسابهم وليس لله تعالى في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنع وتقدير، ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية. ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د. يوسف محمد عبد الله (٥٣٩٣/٨)، الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت - لبنان، دار الفكر – دمشق – سورية، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٩٩م، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص:١٠٤).

(٤) الغنية في الكلام لأبي القاسم الأنصاري (٢٥٦/١).

(٥) ورد الحديث بنحو هذا اللفظ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ فَتَهْلِكُوا". أخرجه أبو الشيخ الأصفهاني في كتابه العظمة، تحقيق: رضاء الله محمد إدريس، باب: الأمر بالتفكر في آيات الله عزَّ وجلَّ وقدرته =

وإن تمسكوا بقوله عليه السلام: «عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَائِزِ[١]» فذلك غيرُ صحيح، وإن صح فهو متروك الظاهر، فإن كل علمٍ لم تعرفهُ العجائزُ لا يُرغبُ عنهُ ولا يُترك، ولعل المراد بالدين العادةُ[٢]».

« فالنصوص التي ينقلها البعض في التشنيع على من اشتغل بهذا العلم، وينسبونها إلى بعض السلف، لا يخلو الحال فيها من أمور، إما أن يكون هؤلاء السلف قد نهوا عن الكلام في العقائد مطلقًا الصحيح منها والباطل، فهذا النهي مردود عليهم، فإنه قد ثبت بالأدلة الشرعية وجوب الاشتغال بهذا العلم، وليس هو مرادهم بما نقل عنهم - رحمة الله تعالى عليهم.

أو أن يكون النهي واردًا على من ابتدع وضل عن طريق أهل السنة والعقائد الصحيحة، فهو نهي صحيح، ومن الواجب على الإنسان أن يبتعد عن الطريق الباطلة، وعلى هذا الوجه حمل علماء الأمة النهي والتحذير الوارد عن بعض السلف، والمناسبات التي قالوا فيها ما نقل عنهم تدل على ذلك.

أما أن يقال أن النهي موجه مطلقًا على كل من اشتغل به سواءً كان من أهل الحق أو من أهل الباطل فهذا الكلام باطل مطلقًا، ولا يلتفت إليه إلا من على قلبه غشاوة[٣]».

وهذا ما يشهد له اشتغالهم هم أنفسهم بلون من الكلام، كالفقه الأكبر والأوسط والعالم والمتعلم **لأبي حنيفة**، ومناظرة **الشافعي لحفص الفرد**، وتأليف **أحمد بن حنبل** كتابه الرد على الجهمية، فبالرغم من نهيهم عن الخوض في علم الكلام،

= وملكه وسلطانه وعظمته ووحدانيته (٢١٤/١)، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٨ه.

(١) قال ابن طاهر في كتاب التذكرة هذا اللفظ تداوله العامة ولم أقف له على أصل يرجع إليه من رواية صحيحة ولا سقيمة، حتى رأيت حديثًا لمحمد بن عبد الرحمن بن السلماني عن ابن عمرو عن النبي ﷺ: "إذا كَانَ فِي آخر الزَّمَان وَاخْتلف الْأَهْوَاء فَعَلَيْكُم بدين أهل الْبَادِيَة" وابن السلماني له عن أبيه عن ابن عمر نسخة كان يتهم بوضعها، وهذا اللفظ من هذا الوجه رواه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة ابن السلماني والله أعلم. ينظر: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار للحافظ أبو الفضل العراقي (ص:٩٦١)، الناشر: دار ابن حزم - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٥م، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة: لا أصل له بهذا اللفظ، لكن عند الديلمي عن ابن السلماني وهو ضعيفٌ جدًا، حدث عن أبيه بمائتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكره إلا على وجه التعجب. ينظر: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت (ص:٤٦٤) وما بعدها، حديث رقم (٧١٤)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٥م.

(٢) الغنية في الكلام لأبي القاسم الأنصاري (٢٥٩/١).

(٣) تهذيب شرح السنوسية "أم البراهين" للشيخ سعيد فودة (ص:٢٥)، الناشر: دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع – عمان – الأردن، الطبعة: الثانية، سنة ٢٠٠٤م.

وترك المناظرة فيه عند الاستغناء عنها، إلا أنهم كانوا على معرفة بعلم الكلام حتى بلغوا فيه مبلغًا.

المطلب الثاني: ما ورد عن الإمام الأشعري.

يرى البعض أن الإمام **أبا الحسن الأشعري** قد مرّ في حياته بثلاث مراحل:

١- مرحلة الاعتزال.

٢- مرحلة اتباعه **لعبد الله بن سعيد بن كُلّاب**[١]، ويظهر بذلك أن **عبد الله بن سعيد** عندهم ليس على منهج أهل السنة والجماعة.

٣- مرحلة رجوعه إلى عقيدة السلف.

وقصة رجوع الإمام **الأشعري** عن الاعتزال مشهورة، إذ لم يبق أحد ممن ترجم له إلا وذكر قصة صعوده المنبر وتبرّيه من الاعتزال، لكن لم يذكر أحد من المؤرخين شيئًا عن رجوع الإمام **الأشعري** عن معتقد **عبد الله بن سعيد بن كلاب؛** بل كلهم مطبقين على أن الإمام **الأشعري** بعد هجره للمعتزلة رجع إلى مذهب السلف، وصنف على طريقتهم كتاب الإبانة.

قال الإمام **ابن فورك**[٢]: « انتقل الشيخ **أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري** – رضي الله عنه- من مذاهب المعتزلة إلى نصرة مذاهب أهل السنة والجماعة بالحجج العقلية، وصنف في ذلك الكتب[٣]».

وقال **ابن خلدون**[٤] في «مقدمته»: « إلى أن ظهر الشيخ **أبو الحسن الأشعري** وناظر بعض مشيختهم – أي المعتزلة – في مسائل الصلاح والأصلح،

---

(١) هو: أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلّاب القطان، البصري، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وكان يلقب: كلابًا؛ لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته، وأصحابه هم الكلابية، لحق بعضهم أبو الحسن الأشعري، وكان يرد على الجهمية، ولابن كلاب كتاب: "الصفات" و"خلق الأفعال" و"الرد على المعتزلة" (ت٢٤٠هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (٩٨١/٥) وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٧٤/١١) وما بعدها.

(٢) هو: الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، المتكلم، الأصولي، الأديب، الواعظ، الأصبهاني، من كتبه: "مشكل الحديث وغريبه" و"النظامي" في أصول الدين، و"الحدود" في الأصول، و"حل الآيات المتشابهات" و"رسالة في علم التوحيد" (ت٤٠٦ه). ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٢٧٢/٤)، والأعلام للزركلي (٨٣/٦) بتصرف.

(٣) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لأبي القاسم ابن عساكر (ص:١٢٧).

(٤) هو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، أبو زيد، ولي الدين الحضرمي، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة، أصله من إشبيلية، ومولده ومنشأه بتونس، اشتهر بكتابه "العبر وديوان المبتدإ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر"، أوله "المقدمة" وهي تعد من أصول علم الاجتماع، ومن كتبه: "شرح البردة" ورسالة في المنطق، و"شفاء السائل لتهذيب المسائل" وله شعر (ت٨٠٨ه). ينظر: الأعلام للزركلي (٣٣٠/٣) بتصرف.

فرفض طريقتهم، وكان على رأي **عبد الله بن سعيد بن كلاب، وأبي العباس القلانسي**[١]، **والحارث بن أسد المحاسبي** من أتباع السلف وعلى طريقة السنة[٢]».

فبعد رجوعه عن الاعتزال كان على رأي **عبد الله بن كلاب، والقلانسي، والمحاسبي،** وهؤلاء كلهم على طريقة السلف الصالح، فجميع المصادر تؤكد على أن الإمام **أبا الحسن** بعد توبته من الاعتزال رجع إلى مذهب السلف.

كما أنه لم ينقل أحد من أصحابه أو تلامذته رجوعه عن منهج **عبد الله بن كلاب،** كما لا توجد أي إشارة تفيد ذلك، بل إنهم متفقين على أن الإمام كان على منهج السلف والسنة، فالحق أن الإمام **الأشعري** لم يمر في حياته إلا بمرحلتين: مرحلة الاعتزال، ثم الرجوع إلى طريق السلف.

إلا أن اتِّباع الإمام **أبي الحسن الأشعري** في كتابه «الإبانة» أسلوب وطريق التفويض الذي هو طريق السلف، جعل البعض يبنوا على هذا الأسلوب مخالفة الإمام **الأشعري** لآراء **ابن كلاب** الذي يتهمونه بأنه لم يكن على طريق السلف.

إلا أن **ابن كلاب** كان من أئمة أهل السنة والجماعة، قال **تاج الدين السبكي**[٣] في «طبقاته»:

« **وابن كلاب** على كل حال من أهل السنة ..... ورأيت الإمام **ضياء الدين الخطيب** والد الإمام **فخر الدين الرازي** قد ذكر **عبد الله بن سعيد** في آخر كتابه «غاية المرام في علم الكلام»، فقال: ومن متكلمي أهل السنة في أيام **المأمون عبد الله بن سعيد التميمي** الذي دمر المعتزلة في مجلس **المأمون** وفضحهم ببيانه[٤]».

وقال الإمام **الشهرستاني**[٥]: « حتى انتهى الزمان إلى **عبد الله بن سعيد الكلابي، وأبي العباس القلانسي، والحارث بن أسد المحاسبي،** وهؤلاء كانوا من

---

(١) هو: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي، الرازي، من معاصري أبي الحسن الأشعري - رحمه الله - لا من تلامذته كما قال الأهوازي، وهو من جملة العلماء الكبار الأثبات، واعتقاده موافق لاعتقاده في الإثبات. فتاريخ ولادة القلانسي ووفاته غير معروفين سوي أنه كان معاصرًا لأبي الحسن الأشعري. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لأبي القاسم ابن عساكر (ص:٣٩٨).

(٢) مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش (٢١٨/٢)، الناشر: دار البلخي – دمشق، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٤م.

(٣) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر، قاضي القضاة، تاج الدين ابن تقي الدين السبكي، نسبته إلى سبك من أعمال المنوفية بمصر، وكان طلق اللسان، قوي الحجة، من تصانيفه: "طبقات الشافعية الكبرى" و"معيد النعم ومبيد النقم" و"جمع الجوامع" وغيرها (ت٧٧١ه). ينظر: الأعلام للزركلي (١٨٤/٤).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو (٣٠٠/٢)، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، سنة ١٤١٣ه.

(٥) هو: محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستاني، كان إمامًا في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة، ولد في شهرستان بين نيسابور وخوارزم، وتوفي بها سنة (٥٤٨ه)، =

جملة السلف، إلا أنهم باشروا علم الكلام، وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية، وبراهين أصولية، وصنف بعضهم ودرَّس بعض، حتى جرى بين **أبي الحسن الأشعري** وبين أستاذه مناظرة في مسألة من مسائل الصلاح والأصلح فتخاصما، وانحاز **الأشعري** إلى هذه الطائفة، فأيَّد مقالتهم بمناهج كلامية، وصار ذلك مذهبًا لأهل السنة والجماعة، وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية[١]».

فعند أخذ الإمام **أبو الحسن الأشعري** بطريق التفويض، فهم البعض من ذلك أن الإمام قد رجع عن طريق **ابن كلاب** الذي كان عليه إلى طريق السلف، بل **ابن كلاب** لم يكن مخالفًا للسلف بل هو منهم، ومما يدل على ذلك ما ذكره الحافظ **ابن حجر**[٢] في ترجمته، بعد أن نقل قول **ابن النديم**[٣]: إنه – يعني **ابن كلاب** – من الحشوية.

قال **الحافظ ابن حجر**: « يريد من يكون على طريق السلف في ترك التأويل للآيات والأحاديث المتعلقة بالصفات، ويقال لهم المفوضة[٤]».

فما نسب إلى الإمام **الأشعري** من رجوعه عن معتقد الأشاعرة وعن علم الكلام لا أصل له.

المطلب الثالث: ما ورد عن إمام الحرمين الجويني.

أما ما يروى عن **إمام الحرمين**[٥] من رجوعه عن علم الكلام فهو كذب، قال **تاج الدين السبكي** في «طبقاته» ما نصه: « وذكر **ابن السمعاني** أيضًا أنه سمع **أبا العلاء أحمد بن محمد ابن الفضل** الحافظ بأصبهان ذكر عن **محمد بن طاهر المقدسي** الحافظ قال: سمعت **أبا الحسن القيرواني** الأديب بنيسابور وكان ممن يختلف إلى

= من كتبه: "الملل والنحل" و"نهاية الإقدام في علم الكلام" و"مصارعات الفلاسفة" وغيرها. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٢٧٣/٤) بتصرف.

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١٠٥/١).

(٢) هو: أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر، من أئمة العلم والتاريخ، وأصبح حافظ الإسلام في عصره، من مؤلفاته: "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة" و"فتح الباري في شرح صحيح البخاري" و"بلوغ المرام من أدلة الأحكام" وغيرها (ت٨٥٢هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١٧٨/١) وما بعدها بتصرف.

(٣) هو: محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق، أبو الفرج بن أبي يعقوب النديم، البغدادي، يظن أنه كان وراقًا يبيع الكتب، وكان معتزليًا متشيعًا، صاحب كتاب "الفهرست" من أقدم كتب التراجم ومن أفضلها، وله كتاب آخر سماه "التشبيهات" (ت٤٣٨هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٢٩/٦) بتصرف.

(٤) لسان الميزان لابن حجر، تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند (٢٩١/٣)، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، سنة ١٩٧١م.

(٥) هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، من أصحاب الشافعي، من كتبه: "العقيدة النظامية" و"البرهان" في أصول الفقه، و"الشامل" في أصول الدين، و"الورقات" في أصول الفقه (ت٤٧٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (١٦٧/٣) وما بعدها بتصرف.

درس **إمام الحرمين** أنه قال: سمعت **أبا المعالي** يقول: لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به.

قلت أنا: يشبه أن تكون هذه الحكاية مكذوبة، **وابن طاهر** عنده تحامل على **إمام الحرمين، والقيرواني** المشار إليه رجل مجهول، ثم هذا الإمام العظيم الذي ملأت تلامذته الأرض لا ينقل هذه الحكاية عنه غير رجل مجهول، ولا تعرف من غير طريق **ابن طاهر**، إن هذا لعجيب!

وأغلب ظني أنها كذبة افتعلها من لا يستحي، وما الذي بلغ به - رضي الله تعالى عنه - علم الكلام؟ أليس قد أعز الله به الحق وأظهر به السنة وأمات به البدعة[١]».

ولعل الرجوع هنا يقصد به ما ذهب إليه الإمام **الجويني** في «العقيدة النظامية» التي هي من أواخر كتبه من رجوعه عن التأويل إلى التفويض، ولكن لا يُعد هذا رجوع عن المذهب وترك الكلام.

فالإمام **الجويني** يصرح بتنزيه الله تعالى عن ظواهر نصوص المتشابه بقوله: « وامتنع على أهل الحق اعتقاد فحواها وإجراؤها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها[٢]».

فهو يرجح التفويض على التأويل، وهو أحد مسلكي الأشاعرة مع النصوص المتشابهة، يؤيد ذلك ما قاله **ابن السبكي** في «طبقاته»:

« ثم أقول: للأشاعرة قولان مشهوران في إثبات الصفات، هل تمرُّ على ظاهرها مع اعتقاد التنزيه أو تؤول، والقول بالإمرار مع اعتقاد التنزيه هو المعزوُّ إلى السلف، وهو اختيار الإمام – يعني **الجويني** - في الرسالة النظامية وفي مواضع من كلامه، فرجوعه معناه: الرجوع عن التأويل إلى التفويض، ولا إنكار في هذا ولا في مقابله – يعني التأويل - فإنها مسألة اجتهادية، أعني مسألة التأويل أو التفويض مع اعتقاد التنزيه، إنما المصيبة الكبرى والداهية الدهياء الإمرار على الظاهر والاعتقاد أنه المراد وأنه لا يستحيل على الباري[٣]».

ومع ذلك يعد **الجويني** المنظر الحقيقي للمذهب الأشعري، إذ أعاد تأسيس البناء الكلامي للمذهب وفق قواعد أقيمت على البراهين المنطقية والأدلة العقلية.

المطلب الرابع: ما ورد عن الإمام الغزالي.

أما عن الإمام **الغزالي** سيأتي الكلام عن كتابه «إلجام العوام عن علم الكلام»، وقد ظن البعض أنه يحرم علم الكلام تحريمًا مطلقًا، وقد ذكر مسألة في حكم تعلم

(١) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (١٨٦/٥) وما بعدها.
(٢) العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية للجويني، تحقيق: الشيخ محمد زاهد الكوثري (ص:٣٢)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٩٢م.
(٣) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (١٩١/٥) وما بعدها.

الجدل والكلام بأنه مذموم أو مباح، وفيه رد على من زعم أنه يحرم الكلام تحريمًا مطلقًا، فقال:

« اعلم أن للناس في هذا غلوًا وإسرافًا، فمن قائل: إنه بدعة أو حرام، ومن قائل: إنه واجب وفرض إما على الكفاية أو على الأعيان، وأنه أفضل الأعمال وأعلى القربات، فإنه تحقيق لعلم التوحيد ونضال عن دين الله تعالى.

وإلى التحريم ذهب **الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل** وجميع أهل الحديث من السلف[1]».

وقد وضّح الإمام **الغزالي** الرأي الثاني القائل بأنه واجب وفرض إما على الكفاية أو على الأعيان، وسأذكر كلامه بتمامه حتى تَعُمَّ الفائدة، حيث قال:

« وأما الفرقة الأخرى فاحتجوا بأن قالوا: إن المحذور من الكلام إن كان هو لفظ الجوهر والعرض وهذه الاصطلاحات الغريبة التي لم تعهدها الصحابة - رضي الله عنهم - فالأمرُ فيه قريبٌ، إذ ما من علم إلا وقد أحدث فيه اصطلاحاتٌ لأجل التفهيم، كالحديث والتفسير والفقه، ولو عُرض عليهم عبارة: النقض، والكسر، والتركيب، والتعدية، وفساد الوضع، إلى جميع الأسئلة التي تُوردُ على القياس لما كانوا يفقهونه، فإحداثُ عبارةٍ للدلالة بها على مقصودٍ صحيحٍ، كإحداث آنيةٍ على هيئةٍ جديدةٍ لاستعمالها في مباح.

وإن كان المحذور هو المعنى: فنحن لا نعني به إلا معرفة الدليل على حدوث العالم، ووحدانية الخالق وصفاته، كما جاء في الشرع، فمن أين تحرمُ معرفة الله تعالى بالدليل؟!

وإن كان المحذورُ هو التشعُّبَ والتعصُّبَ والعداوةَ والبغضاءَ وما يُفضي إليه الكلام، فذلك محرمٌ ويجب الاحترازُ عنه، كما أن الكِبْرَ والعُجْبَ والرياءَ وطلب الرياسة مما يفضي إليه علمُ الحديث والتفسير والفقه، وهو محرمٌ يجب الاحترازُ عنه، ولكن لا يمنع من العلم لأجل أدائه إليه.

وكيف يكون ذكرُ الحجة والمطالبةُ بها والبحثُ عنها محظورًا وقد قال الله تعالى ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾[2]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾﴾[3] ..... وعلى الجملة فالقرآن من أوله إلى آخره محاجة مع الكفار، فعمدة أدلة المتكلمين في التوحيد قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ

(١) ينظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١٢٧/١) بتصرف يسير.
(٢) سورة البقرة [جزء من الآية: ١١١].
(٣) سورة الأنفال [جزء من الآية: ٤٢].

لَفَسَدَتَا﴾ [١]، وفي النبوة﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [٢]، وفي البعث﴿ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ ﴾ [٣]، إلى غير ذلك من الآيات والأدلة.

ولم تزل الرسل - صلوات الله عليهم - يحاجون المنكرين ويجادلونهم قال تعالى﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾ [٤]، فالصحابة - رضي الله عنهم - أيضًا كانوا يحاجون المنكرين ويجادلون ولكن عند الحاجة[٥]».

ثم ذكر الإمام **الغزالي** رأيه في هذه المسالة وبيّن « أن إطلاق القول بذمه في كل حال أو بحمده في كل حال إنما هو أمر خطأ، بل لابد فيه من تفصيل ... إن فيه منفعة وفيه مضرة، فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال أو مندوب إليه أو واجب كما يقتضيه الحال، وهو باعتبار مضرته وقت الاستضرار ومحله حرام[٦]».

« ويرى أن من منفعته حراسة العقيدة وحفظها عن تشويشات المبتدعة بأنواع الجدال، فإن العامي ضعيف يستفزه جدل المبتدع وإن كان فاسدًا، ومعارضة الفاسد بالفاسد تدفعه.

كما يرى أن تعليم العوام علم الكلام ضرر محض في حقهم، إذ ربما يثير لهم شكًا ويزلزل عليهم الاعتقاد، ولا يمكن القيام بعد ذلك بالإصلاح[٧]».

فالغزالي لا يحرم الكلام تحريمًا مطلقًا، بل يرى أنه حرام في أكثر الناس، إلا أنه قد يكون واجبًا كفائيًا أو عينيًا، لذلك شبه المتكلم بالطبيب، فقال: « ينبغي أن يكون كالطبيب الحاذق في استعمال الدواء الخطر إذ لا يضعه إلا في موضعه، وذلك في وقت الحاجة وعلى قدر الحاجة[٨]».

عدّ الإمام **الغزالي** علم الكلام كالدواء لا يفيد إلا المريض، وصاحب الحاجة، في حين أن الدليل القرآني كالغذاء يفيد المريض والسليم، وكالماء يستفيد منه الجميع، فقال: « فأدلة القرآن: مثلُ الغذاء ينتفعُ به كل إنسانٍ، وأدلةُ المتكلمين: مثلُ الدواء ينتفعُ به آحادُ الناس ويستضرُّ به الأكثرون، بل أدلةُ القرآن كالماء الذي ينتفعُ

(١) سورة الأنبياء [جزء من الآية: ٢٢].
(٢) سورة البقرة [جزء من الآية: ٢٣].
(٣) سورة يس [جزء من الآية: ٧٩].
(٤) سورة النحل [جزء من الآية: ١٢٥].
(٥) ينظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١٢٨/١) وما بعدها.
(٦) ينظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١٣١/١).
(٧) ينظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١٣١/١) بتصرف.
(٨) إحياء علوم الدين للغزالي (١٣١/١).

به الصبيُ الرضيعُ والرجل القويُ، وسائرُ الأدلة كالأطعمة التي ينتفعُ بها الأقوياءُ مرةً ويمرضون بها أخرى، ولا ينتفعُ بها الصبيانُ أصلًا[١]».

فهو يأخذ بالمناظرة فيه عند الحاجة إليها، فالحكم عليه يتفرع من خلال بيان المفاسد والمصالح والمنافع والمضار.

وقال أيضًا: « فإن الأدوية تستعمل في حق المرضى وهم الأقلون، وما يعالج به المريض بحكم الضرورة يجب أن يوقى عنه الصحيح[٢]».

ويرى أن تعلم علم الكلام من فروض الكفايات؛ لأن البدعة ثارت والبلوى عمت، « والعالم الذي ينبغي أن يخصص بتعليم هذا العلم لابد أن يجتمع فيه ثلاث خصال:

١- التجرد للعلم والحرص عليه.

٢- الذكاء والفطنة والفصاحة.

٣- أن يكون في طبعة الصلاح والديانة والتقوى[٣]».

وقال الإمام **الغزالي** في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد»: « التمهيد الثالث: في بيان أن الاشتغال بهذا العلم من فروض الكفايات[٤]»، فموقفه لم يتغير في كل كتبه.

ويرى أن علم الكلام ينبغي أن يشتغل به بعض العلماء رفعًا للحرج عن الأمة، وحراسة لعقائدها، ودفعًا للشبهات عنها، حيث يقول:

« وكان الخوض فيه بالكلية من البدع، ولكن تغير الآن حكمه إذ حدثت البدعة الصارفة عن مقتضى القرآن والسنة، ونبغت جماعة لفقوا لها شبهًا ورتبوا فيها كلامًا مؤلفًا، فصار ذلك المحذور بحكم الضرورة مأذونًا فيه، بل صار من فروض الكفايات وهو القدر الذي يقابل به المبتدع إذا قصد الدعوة إلى البدعة[٥]».

فالأحكام تختلف بحكم اختلاف العصور والأحوال، فإن اشتدت البدعة اشتدت الحاجة إلى هذا العلم، وإلا فلا، وهذا هو موقف أهل السنة.

وقال الإمام **الغزالي** عن درجة الحاجة إلى الفقيه والمتكلم: « ودرجة الفقيه والمتكلم متقاربة، لكن الحاجة إلى الفقيه أعم، وإلى المتكلم أشدُّ وأشدّ، ويُحتاج إلى كِلَيْهما لمصالح الدنيا، أما الفقيه فلحفظ أحكام الاختصاصاتِ بالمآكلِ والمناكح؛ وأما

(١) مجموعة رسائل الإمام الغزالي، رسالة إلجام العوام عن علم الكلام (ص:٣١٥)، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٦ه.

(٢) مجموعة رسائل الإمام الغزالي، رسالة إلجام العوام عن علم الكلام (ص:٣٣٣).

(٣) ينظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١٣٢/١) بتصرف يسير.

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٩٥/١)، ومعه كتاب: السداد في الإرشاد إلى الاقتصاد في الاعتقاد للدكتور. مصطفى عبد الجواد عمران، الناشر: دار البصائر – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٩م.

(٥) إحياء علوم الدين للغزالي (٣٦/١).

المتكلم فلدفع ضرر المُبتدعة بالمُحاجَّة والمجادلة، كيلا يستطيرَ شَرَرُهم ولا يعمَّ ضَرَرُهم[١]».

يرجع كون الحاجة إلى الفقيه أعم من أن مسائل الفقه تتكرر في كل زمان، وكثرة احتياج الناس إلى الأحكام الفقهية لا يستلزم كون الفقه أفضل، إلا أن الحاجة إليه في كل حال وأوان، أما علم الكلام وما يتعلق به من مسائل الاعتقاد فمن عرفها مرةً استغنى عن طلبها باقي عمره، ما لم تطرأ في نفسه إشكالات أو ترد عليه تشكيكات فيدفع المتكلم ضررها.

أما عن كتاب الإلجام عن علم الكلام فهو متوجه إلى العوام لا العلماء؛ لأنهم غير مؤهلين لذلك، فهو يمنعهم من النظر في الأدلة التفصيلية ولا يمنعهم من معرفة الأدلة الجملية، فهو منع من لا أهلية له للنظر في تفاصيل الأدلة، خوفًا من الانحراف والزيغ والضلال، والمحافظة على هدايتهم والتزامهم الصواب، وعدم الخوض في هذا العلم لمن لا دراية له به، بل الاقتصار على الأدلة التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية.

« فأدلة القرآن: مثلُ الغذاء ينتفعُ به كل إنسانٍ، وأدلةُ المتكلمين: مثلُ الدواء ينتفعُ به آحادُ الناس ويستضرُّ به الأكثرون، بل أدلةُ القرآن كالماء الذي ينتفعُ به الصبيُ الرضيعُ والرجل القويُ، وسائرُ الأدلة كالأطعمة التي ينتفعُ بها الأقوياءُ مرةً ويمرضون بها أخرى، ولا ينتفعُ بها الصبيانُ أصلًا [٢]».

ويرى الإمام **الغزالي** أن « الخوض في علم الكلام حرامٌ لكثرة الآفة فيه إلا لأحد شخصين:

الأول: من حصلت له شبهة فأزالها بأدلة موجودة في علم الكلام.

والثاني: راسخ القدم في الدين، كامل العقل، يحصل أدلة الكلام ليداوي بها مريضًا وقعت له شبهة[٣]»، فالإمام **الغزالي** يصرح بأن علم الكلام مفيد على الأقل لرجلين.

المطلب الخامس: ما ورد عن الإمام الرازي.

أما الإمام **الرازي** فقد زعم قوم أنه رجع عن الاشتغال بعلم الكلام وذمه وندم عليه، إلا أنه بالنظر إلى كلامه يتضح خلافه، بل إنه يرى أن الاشتغال بهذا العلم من الواجبات، وفي معرض كلامه عن الطريق الموصل إلى معرفة الله تعالى قال:

« إنه لا طريق إلى معرفة الله تعالى إلا بالنظر والاستدلال، وطعن قوم من الحشوية في هذه الطريقة وقالوا الاشتغال بهذا العلم بدعة[٤]».

---

(١) جواهر القرآن للغزالي، تحقيق: د. محمد رشيد رضا (ص:٤٠) وما بعدها، الناشر: دار إحياء العلوم – بيروت، الطبعة: الثانية، سنة ١٩٨٦م.

(٢) مجموعة رسائل الإمام الغزالي، رسالة إلجام العوام عن علم الكلام (ص:٣١٥).

(٣) ينظر: مجموعة رسائل الإمام الغزالي، رسالة فيصل التفرقة (ص:٢٥١) بتصرف كبير.

(٤) مفاتيح الغيب للرازي (٣٢٣/٢)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، سنة ١٤٢٠ه.

بيّن الإمام **الرازي** فضل هذا العلم لأنه يتعلق بذات الله وصفاته وأفعاله، ومعرفة أقسام المعلومات من المعدومات والموجودات، ولما اشتمل عليه هذا العلم من قوة البراهين؛ لأنها مركبة من مقدمات يقينية، وآيات قرآنية.

ثم قال: « أفترى أن علم الكلام يُذمُّ لاشتماله على هذه الأدلة التي ذكرها الله، أو لاشتماله على دفع المطاعن والقوادح عن هذه الأدلة، ما أرى أن عاقلًا مسلمًا يقولُ ذلك ويرضى به».

إلى أن قال: « وكل من سلمت فطرتهُ علم أن علم الكلام ليس إلا تقرير هذه الدلائل ودفع الأسئلة والمعارضات عنها[١]».

وقد عقد الإمام **الرازي** في كتابه «الإشارة في علم الكلام» « الفصل الثاني: في أن الاشتغال بهذا العلم جائز، بل من الواجبات في حق البعض[٢]».

ثم رد عليهم الإمام **الرازي** وبيّن زيغ شبههم وما تمسكوا به من نصوص، فقال:

« أما قوله تعالى: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ ﴾[٣]، فهو محمول على الجدل بالباطل، توفيقًا بينه وبين قوله: :﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾[٤].

وأما قوله:﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾ [٥]، فجوابه أن الخوض ليس هو النظر، بل الخوض في الشيء هو اللجاج.

وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «تَفَكَّرُوا فِي الْخَلْقِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي الْخَالِقِ[٦]» فذاك إنما أمر به ليُستفاد منه معرفة الخالق وهو المطلوب.

وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَائِزِ» فليس المراد إلا تفويض الأمور كلها إلى الله تعالى والاعتماد في كل الأمور على الله على ما قلنا[٧]».

---

(١) مفاتيح الغيب للرازي (٣٢٥/٢).

(٢) الإشارة في علم الكلام للرازي، تحقيق: د. هاني محمد حامد (ص:٣١)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٩م.

(٣) سورة الزخرف [جزء من الآية: ٥٨].

(٤) سورة النحل [جزء من الآية: ١٢٥].

(٥) سورة الأنعام [جزء من الآية: ٦٨].

(٦) رواه أبو الشيخ الأصفهاني في كتابه العظمة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ فِي اللَّهِ، فَقَالَ: "تَفَكَّرُوا فِي الْخَلْقِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي الْخَالِقِ، فَإِنَّكُمْ لَا تَقْدُرُونَ قَدْرَهُ". باب: الأمر بالتفكر في آيات الله عزَّ وجلَّ وقدرته وملكه وسلطانه وعظمته ووحدانيته (٢١٦/١).

(٧) مفاتيح الغيب للرازي (٣٣١/٢).

وأما الإجماع عندهم وهو أن هذا العلم لم يتكلم فيه الصحابة فيكون بدعة فيكون حرامًا، يقول **الرازي** فنقول لهم: « إن عنيتم أن الصحابة لم يستعملوا ألفاظ المتكلمين فمُسلم، لكنه لا يلزم منه القدح في الكلام، كما أنهم لم يستعلموا ألفاظ الفقهاء، ولا يلزم منه القدح في الفقه البتة، وإن عنيتم أنهم ما عرفوا الله تعالى ورسوله بالدليل، فبئس ما قلتم، وأما تشديد السلف على الكلام فهو محمول على أهل البدعة[١]».

وقد رد الإمام **السنوسي** على ما حكاه المبتدعة عن بعض السلف من قوله: «عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَائِزِ» وتوجيهه: « الأمر بالتمسك بما اجتمع عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين حتى وصل علمه إلى من ليس أهلًا للنظر كالعجائز والصبيان في الكتاب، والأعراب أهل البدو، وترك ما أحدثته المبتدعة من القدرية والمرجئة والجبرية والروافض وغيرهم[٢] ممن لا وجود له في أعصار السلف الصالح خاصهم وعامهم[٣]».

قوله: «عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَائِزِ» فيه أمرٌ بتفويض الأمر إلى الله، والانقياد له فيما أمر ونهى لا الكف عن النظر، ومتابعة ما كان عليه السلف الصالح وما تلقاه منهم الخلف، وترك ما أحدثه المبتدعة.

ونقل الإمام **السبكي** في «طبقاته» في ترجمة الإمام **الرازي** قوله في وصيته قبل موته:

« ولقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن؛ لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال لله، ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات، وما ذاك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية[٤]».

كما نقل أبياتًا من شعره يظهر من خلالها أن الإمام **الرازي** ندم على خوضه في علم الكلام، وأنه ضيع عمره في الخوض فيه، وأنه لم يستفد إلا القيل والقال.

---

(١) مفاتيح الغيب للرازي (٣٣١/٢).

(٢) المرجئة: أي القائلين أن الوعيد الواقع في القرآن والسنة ليس على حقيقته، بل المقصود منه الزجر عن المعصية فأرجئوا النص، أي أخروه والغوه عن الاعتبار.

والروافض: من رفضوا بيعة زيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي، حيث لم يوافقهم على التبري من أبي بكر وعمر، وقال لهم: كانا وزيري جدّي.

وغيرهم: كالحرورية نسبة لحرورة قرية قريبة من الكوفة خرج أهلها على سيدنا عليّ وخالفوه في أحكامه، وقالوا بتكفير مرتكب الكبيرة. ينظر: حواشي على شرح الكبرى للسنوسي للشيخ إسماعيل موسى عثمان الحامدي (ص:٥١)، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٣٦م.

(٣) عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى للسنوسي (ص:١٨)، الناشر: مطبعة جريدة الإسلام بمصر، سنة ١٣١٦ه.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩١/٨).

« نِهَايَـــةُ إِقْـــدَامِ الْعُقُـــولِ عِقَـــالُ ** وَأَكْثَـــرُ سَـــعْيِ الْعَـــالَمِينَ ضَـــلَالُ

وَأَرْوَاحُنَـا فِـي وَحْشَـةٍ مِـنْ جُسُـومِنَا ** وَحَاصِـــلُ دُنْيَانَـــا أَذىً وَوَبَـــالُ

وَلَـمْ نَسْـتَفِدْ مِـنْ بَحْثِنَـا طُـولَ عُمُرِنَـا ** سِـوَى أَنْ جَمَعْنَـا فِيـهِ قِيـلَ وَقَـالُوا[1]».

وصية الإمام **الرازي** إنما هي في الحقيقة تنزيه لله تعالى عن قول المشبهة والمعتزلة، « وعند تحليل النص الوارد في وصية الإمام **الرازي** تحليلًا علميًا بعيدًا عن الأهواء لا نجد النتيجة التي توصل إليها هؤلاء صحيحة مقبولة؛ لأن الكلام الوارد في وصية **الفخر الرازي** – رحمه الله – قبل موته لا يعدوا إلا إقرارًا مؤكدًا منه بتفوق القرآن بصفته كلام الله تعالى على كل قولٍ بشري، وهذا أمرٌ معلوم من الدين بالضرورة لدى كل مسلم، ولا يوجد شيء في النص يوحي بتراجعه عن علم الكلام مطلقًا[2]».

بل فيه تفضيل لطريقة القرآن الكريم، وترجيح أسلوبه في تقرير العقائد الإسلامية، أما اشتغال المتكلمين من أهل السنة بالطرق الكلامية والأساليب الفلسفية في الاستدلال على العقائد الإسلامية فكان لأجل ضرورة طارئة، وهي ضرورة الرد على المعتزلة والفلاسفة وقمع وإبطال أصولهم الباطلة، ثم إن الحاجة إلى الدفاع عن العقيدة قد اضطرته إلى الدخول في مضايق علم الكلام الذي هو أدق العلوم.

كما أن الإمام **الرازي** وهو على فراش الموت كان يوصي بكتبه التي صنفها قبلُ، فجاء في وصيته التي أملاها على أحد تلاميذه كما في «طبقات الأطباء»: «وأما الكتب العلمية التي صنفتها أو استكثرت من إيراد السؤالات على المتقدمين فيها، فمن نظر في شيء منها فإن طابت له تلك السؤالات فليذكرني في صالح دعائه على سبيل التفضل والإنعام، وإلا فليحذف القول السيء فإني ما أردت إلا تكثير البحث وتشحيذ الخاطر واعتمادي فيه على الله تعالى[3]».

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩٦/٨)، والأخلاقيات الغائبة عند فخر الدين الرازي مع تحقيق رسالة: ذم لذات الدنيا للرازي (ص:٢٦٢)، رسالة دكتوراه للدكتور. أيمن شحادة بجامعة أكسفورد، للعام ٢٠١٩م.

(٢) صفحة أ. د. علي جمعة على الإنترنت، مقال بعنوان: هل يعد علم الكلام علمًا مذمومًا، وإذا كان غير مذموم فبما نفسر ما ورد من نهي العلماء عن الاشتغال به، ورجوع بعض العلماء عنه؟

(٣) عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصبيعة، تحقيق: د. نزار رضا (ص:٤٦٨)، الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة وسنة الطبع.

المطلب السادس: ما ورد عن الإمام السنوسي.

أما الإمام **السنوسي** فقد قال عن الإمام **الرازي والبيضاوي**[١]: « وليحذر المبتدي جهده أن يأخذ أصول دينه من الكتب التي حشيت بكلام الفلاسفة، وأولع مؤلفها بنقل هوسهم، وما هو كفر صراح من عقائدهم التي ستروا نجاستها بما ينبهم على كثير من اصطلاحاتهم وعباراتهم التي أكثرها أسماء بلا مسميات، وذلك ككتب الإمام **الفخر** في علم الكلام، وطوالع **البيضاوي**، ومن حذا حذوهما في ذلك، وقل أن يفلح من أولع بصحبة الفلاسفة أو يكون له نور إيمان في قلبه أو لسانه[٢]».

بيّن الإمام **اللقاني**[٣] مراد الإمام **السنوسي** من قوله: ككتب الإمام **الفخر** في علم الكلام وطوالع **البيضاوي** ومن حذا حذوهما، حيث قال: « إن كلام الأوائل كان مقصورًا على الذات والصفات والنبوات والسمعيات، ثم حَدَثت طوائف المبتدعة، فكثُرَ جدالهم مع علماء الإسلام، وتوغَّلوا في البحث عن مسائل الكلام، وأوردوا شُبهًا على ما قرره الأوائل، وألزموهم الفساد في كثيرٍ من المسائل، وخلطوا تلك الشُّبهَ والإلزاماتِ بكثيرٍ من قواعد الفلسفياتِ؛ ليستروا ضلالهم عن الناس، فتصدى المتأخرون **كالفخر الرازي والبيضاوي** لدفع تلك الشُبه والإلزامات، وهدم تلك القواعد، فاضطرُّوا إلى إدراجها في كتبهم؛ لأجل أن يتمكنوا من الرد عليهم ببيان المقصود منها، وإيضاح مفاسدها، فظهر أنهم معذورون في إدراجها في كتبهم، ولا لوم عليهم في ذلك، ولا يصحُ توجيهُ الذمِّ إليهم، وتحذير بعض المتأخرين عن تعاطي كتبهم إنما هو للقاصرين الذين لا يصلون لفهمها[٤]».

بل قال الإمام **السنوسي** مبينًا ما اغتر به المبتدعة من بعض الألفاظ التي توهم ذم علم الكلام، بأن ما اغتر به المبتدعة هو في الحقيقة حجة عليهم لا لهم؛ « لأن علماء السنة – رضي الله عنهم – إنما ألفوا في علم التوحيد ليبينوا للناس ما كان

---

(١) هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي، قاض، مفسر، من تصانيفه: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" و"طوالع الأنوار" و"منهاج الوصول إلى علم الأصول" وغيرها (ت٦٨٥ه). ينظر: الأعلام للزركلي (١١٠/٤) بتصرف.

(٢) شرح أم البراهين للسنوسي (ص:١٩)، الناشر: مطبعة الاستقامة، الطبعة: الأولى، سنة ١٣٥١ه.

(٣) هو: إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، برهان الدين، فاضل، متصوف، مصري، مالكي، من مؤلفاته: "جوهرة التوحيد" منظومة في العقائد وشرحها، و"بهجة المحافل" في التعريف برواة الشمائل، و"حاشية على مختصر خليل" فقه، و"قضاة الوطر" حاشية على العسقلاني في مصطلح الحديث، وغيرها (ت١٠٤١ه). ينظر: الأعلام للزركلي (٢٨/١).

(٤) ينظر: هداية المريد لجوهرة التوحيد للشيخ إبراهيم اللقاني، تحقيق: مروان حسين عبد الصالحين البجاوي (١٣٨/١) وما بعدها، الناشر: دار البصائر – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٩م، وحاشية الدسوقي على أم البراهين للشيخ محمد الدسوقي (ص:٧١)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.

عليه السلف الصالح، وصار لشهرته ووضوحه قبل ظهور البدع دينًا لعجائزهم وإمائهم وأهل بدوهم وصبيان كتابهم، وزادوا بأن حصنوه بالبراهين العقلية التي تنتهي إلى ضرورة العقل بحيث يخرج من أنكرها من ديوان العقلاء، وبالأدلة النقلية القطعية فيما تقبل فيه منهم – رضي الله عنهم – فهم جعلوا على حرز دين الإسلام أسوارًا لما قدمت جيوش المبتدعة التي لا تحصى كثرة تريد استلاب ذلك الدين وإبداله بجهالات يهلك من اتبعها، ثم لما أتت المبتدعة بمعاول الشبهات لتهدم به أسوار الأدلة، وبسلالم الأوهام والتخيلات لتتجاوز بها إلى حرز الدين، بالغت العلماء - رضي الله عنهم – في الاحتياط للدين، ونظرت بعين الرحمة لجميع المسلمين، فأفسدت عليهم تلك الشبهات ونسخت لهم تلك الأوهام والتخيلات بأجوبة قاطعة لا يجد العاقل عن الإذعان لها سبيلا، وأنفقوا – رضي الله عنهم – في جميع ذلك الذخائر التي حصلت لهم من الكتاب والسنة وأصحاب رسول الله – ﷺ – الذين هم القدوة لهذه الأمة، ولقد كان حرز الدين محفوظًا في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – أن يتجاسر عليه أحد يروم الاختلاس منه، وإنما تجاسر من تجاسر عند غيبته، لكن لم يمت – ﷺ – حتى ورث علماء أمته وأهل سنته من المعارف ما يدفعون به كل عدو يريد الاختلاس من دينه[1]».

فإن كان ما ذكره المبتدعة عن بعض السلف حقًا من قولهم «عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَائِزِ» فلعلها صدرت منهم في زمن هيجان البدع، بحيث خيف على من هو ضعيف النظر أن يتعلق فكره بشيء مما قاله المبتدعة وأصحاب الشبهات، وتولي الأمر لأهل السنة العلماء العالمين العاملين بما لهم من قوة ذهن يدفعون به عن دينهم ويردون على كل مبتدع ضال.

ولهذا قال الإمام **السنوسي**: « فكان من الحزم والصواب ما أمر به علماء السلف من الانتماء إلى الحرز المأمون الذي وقفت أبطال العلماء أمامه لمناضلة أعداء الدين، والضعيف إذا لم يدخل الحرز ووقف موقف الأبطال خيف عليه أن يهلكه العدو لضعفه، ولهذا أيضًا مال **الفخر** في موطن الموت لحرز الضعفاء ودعا به؛ لأنه موطن يتشتت فيه الفكر لعظيم هوله، فيخشى إن أقبلت فيه واردات الشبه أن يضعف العقل عن دفعها، وأقل ما فيها تكدر العقل بظلمتها، والزمان والفكر ضاقا في ذلك الموطن الهائل عن حمل ذلك، فدعا بصفاء المعرفة والحفظ مما يكدرها كما هو شأن عجائز تلك الأزمنة وضعفتهم؛ لأنهم عرفوا العقائد بما لابد منه من أدلتها، ولم يبحثوا عن الزائد ولا انتصبوا لمناظرة أهل البدع، فصفت عقائدهم حتى ماتوا على ذلك، هذا مراده والله أعلم[2]».

(١) عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى للسنوسي (ص:١٩).
(٢) عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى للسنوسي (ص:٢٢).

يبدو أن الإمام **السنوسي** كان يسعى إلى تصفية الأشعرية مما علق بها من آثار الفلسفة من جهة، ومن آثار التوجه التقليدي من جهة ثانية، فهو اعتراض على الفلسفة والفلاسفة، وتحديدًا اعتراض على تقليد الفلاسفة.

فهو حرص من الإمام **السنوسي** أن يقدم المذهب الأشعري بوجه عقلاني واقعي، ومع ذلك يظل **الرازي والبيضاوي** إمامين للمذهب منافحين عن أصوله.

وقد ذم الإمام **السنوسي** مذهب أهل التقليد في العقائد، وبيّن خطأ من اعتبر علم الكلام محرمًا أو غير مطلوب تعلمه، من خلال حكمهم على علم الكلام الناشئ عن قلة البصيرة وعدم التمكن من العلم بمقاصد الدين وغاياته، حيث يقول:

« وإذا عرفت ضعف القول بصحة التقليد، فأضعف منه في غاية قول من قال: النظر في علم الكلام حرام، بل لا يشك عاقل في فساد هذا القول إن حمل على ظاهره؛ لأنه مصادم للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

ويلزم هذا القائل أن يجعل الأوامر التي في الكتاب والسنة بالنظر والاعتبار منسوخة، إذ علم الكلام إنما هو شرح لها، والإجماع على بطلان ذلك، بل يلزمه أشنع من هذا، وهو أن يحرم قراءة القرآن إذ هو مملوء بالحجج والبراهين والرد على فرق الكفرة بعد حكاية أقوالهم وشبهها وذكر مناظرة الأنبياء مع أممها.

ولم يزد علماء الكلام من أهل السنة في كتبهم الكلامية شيئًا على نهج القرآن من حكاية الأقوال الفاسدة وشبهها، ثم ذكر البراهين القطعية لإبطالها.

وقصارى الأمر أنهم أحدثوا اصطلاحات تليق بضبط العلم لأهل الزمان، ولا حجر إجماعًا في الأوضاع والعبارات والتصرف فيها بحسب ما يليق بمصالح النازلات[١]».

المطلب السابع: ما ورد عن الإمام السيوطي.

أما الإمام **السيوطي** فقد ذكرت سابقًا أنه اتخذ من كتابه «صون المنطق والكلام» وسيلة إلى القدح في علم من أهم علوم الإسلام وهو علم الكلام، ويرى أن علة تحريم النظر في علم الكلام ما يخشى منه من إثارة الشُبه فحرمه « قياسًا على النظر في المتشابه[٢]».

« فهو إذن يعتبر علم الكلام من المتشابهات أو يشاركها في علة النهي، فإذا سلمنا له أن الوصف بالتشابه الموجود في المتشابهات هو بعينه موجود في علم الكلام سلمنا له النهي عنه بعد التسليم بالنهي في المتشابهات[٣]».

(١) عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى للسنوسي (ص:٣١).
(٢) ينظر: صون المنطق والكلام للسيوطي (ص:٥٢).
(٣) تدعيم المنطق للشيخ سعيد فودة (ص:١٣٣).

« الصحيح أن علم الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن أدلتها اليقينية، والعقائد الدينية أعم من أن تكون مبنية على النصوص المتشابهة، بل ربما تكون هذه خارجة من العقائد لكونها متشابهة، والعقيدة لا تكون مبنية على نص متشابه.

نعم، الصحيح أن المتشابهات مبحث من مباحث علم الكلام، ولكن لا على سبيل أنها متشابهة، بل لتبيين المعنى الصحيح أو الأصح فيها قطعًا لخلافات الناس، ونفيًا لتحريفات المنحرفين في الاعتقادات، فلا يجوز إذن تعميم النهي على كل مباحثه[١]».

ويرى الإمام **السيوطي** أيضًا أن اتباع المتكلمين أسلوبًا غير أسلوب القرآن البلاغي سببًا في تحريم علم الكلام، حيث قال: « إن مما يعلل به تحريم النظر في علم الكلام كونه أسلوبًا مخالفًا لأسلوب الكتاب والسنة، أو كونه سببًا لترك الكتاب والسنة ونسيانهما، وذلك جارٍ في المنطق أيضًا[٢]».

يُردُ عليه بأن « الحرمة في هذا الباب دائرة على الأحكام وطرق الاستدلال، ومعلوم أن الحكم وطريقة الاستدلال يمكن التعبير عنها بعدة أشكال، ولكن لا يمكن أن يكون شكلٌ منها معجزًا كإعجاز القرآن، نعم الأساليب تتفاوت بحسب تفاوت مراتب الناس في نظم الألفاظ، ولكن مستوى الإعجاز خاصٌ بالقرآن وحده، ولا دليل مطلقًا على إيجاب اتباع أسلوب معين دون غيره ما دام مفيدًا موصلًا إلى المطلوب، وحصر الكلام في أسلوب دون آخر أمرٌ لا دليل عليه مطلقًا[٣]».

كما نقل الإمام **السيوطي** في كتابه «صون المنطق والكلام» عن الإمام **الخطابي** موقفه من علم الكلام في رسالته «الغنية عن الكلام وأهله»، وقد تبيّن « أن رسالة الغنية ليست موضوعة لإبطال أصل علم الكلام من جذوره والحكم عليه بالبطلان، بل المقصود منها إنما هو الرد على طرق بعض المتكلمين، وهؤلاء المتكلمون أرادوا حصر طرق النظر للعامة والخاصة بطريقتهم التي ابتكروها، **والخطابي** يرد عليهم في ذلك ويذكر طرقًا أخرى يمكن للعامة أن يسيروا عليها تغنيهم عن اتباع طرق هؤلاء، ومن هنا جاء اسم الرسالة «الغنية عن الكلام وأهله» وقد ظن كثير من الناس أن الإمام **الخطابي** يريد من هذه الرسالة إبطال أصل البحث في علم الكلام، وهذا الظن باطل[٤]».

على سبيل المثال يردُّ الإمام **الخطابي** على من حصر دلائل التوحيد في دليل واحد، فيقول:

« قلنا: إنَّا لا ننكر أدلة العقول والتوصل بها إلى المعارف، ولكنَّا لا نذهب في استعمالها إلى الطريقة التي سلكتموها في الاستدلال بالأعراض، وتعلقها بالجواهر

(١) تدعيم المنطق للشيخ سعيد فودة (ص:١٣٥).
(٢) صون المنطق والكلام للسيوطي (ص:٦٥).
(٣) تدعيم المنطق للشيخ سعيد فودة (ص:١٤٥).
(٤) تدعيم المنطق للشيخ سعيد فودة (ص:١٦٣).

وانقلابها فيها، على حدوث العالم وإثبات الصانع، ونرغب عنها إلى ما هو أوضح بيانًا، وأصح برهانًا ...[١]».

فهو لا يقول ببطلان هذه الطريقة وهي طريقة الاستدلال على حدوث العالم بمشاهدة الأعراض القائمة في الجواهر، ولكن يرغب عنها إلى ما هو أوضح منها عنده، وفي حكم العامة.

« كما أن حصر الطرق في التي ذكرها **الخطابي** لا يجوز أصلًا إذ لا دليل على الحصر، بل على الكفاية، وكما منعنا أن تنحصر الطرق بطريقة الجواهر والأعراض فكذلك نمنع حصرها بما ذكره **الخطابي**، ونقول كلا الطريقتين صواب واتباعهما صحيح[٢]».

كما نقل الإمام **السيوطي** عن **الآجري**[٣] في «كتاب الشريعة» عن **وهب بن منبّه**[٤] قال:

« دع المراءَ والجدالَ عن أمركَ، فإنك لا تُعْجِزُ أحدَ رجلينِ: رجلٍ هو أعلم منك، فكيف تُماري وتجادلُ من هو أعلمُ منك؟ ورجلٍ أنت أعلمُ منهُ، فكيف تُماري وتجادلُ من أنت أعلمُ منهُ، ولا يُطيعُكَ.

ثم قال **الآجري**: فإن قال قائلٌ: فإن كان رجلٌ قد علَّمهُ الله تعالى علمًا، فجاءهُ رجلٌ يسألهُ عن مسألةٍ في الدين، يُنازعهُ فيها ويُخاصمهُ، ترى له أن يُناظرهُ، حتى تَثْبُتَ عليه الحجةُ، وَيَرُدَّ عليه قولهُ؟ قيل لهُ: هذا الذي نُهينا عنهُ، وهذا الذي حَذَّرناهُ من تقدَّم من أئمة المسلمين، فإن قال قائلٌ: فماذا نصنعُ؟ قيل لهُ: إن كان الذي يسألُكَ مسألتهُ مسألةَ مسترشدٍ إلى طريق الحقّ لا مُناظرةً، فأرشدهُ بألطفِ ما يكونُ من البيان بالعلم من الكتاب والسنة، وقول الصحابة، وقول أئمة المسلمين – رضي الله عنهم.

وإن كان يريدُ مُناظرتكَ، ومُجادلتكَ، فهذا الذي كره لك العلماءُ، فلا تُناظرهُ، واحذرهُ على دينك، كما قال من تقدَّم من أئمة المسلمين إن كنت لهم مُتبعًا، فإن قال: فندعُهُمْ يتكلمون بالباطل، ونسكتُ عنهم؟ قيل له: سُكُوتُكَ عنهم وهِجْرتُكَ لما تكلموا به أشدُّ عليهم من مُناظرتكَ لهم.

---

(١) ينظر: الغنية عن الكلام وأهله للخطابي (ص:١٠)، الناشر: دار المنهاج – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٤م، وصون المنطق والكلام للسيوطي (ص:١٤٠) وما بعدها.

(٢) تدعيم المنطق للشيخ سعيد فودة (ص:١٦٦).

(٣) هو: محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر، الآجري، فقيه شافعي، محدث، نسبته إلى آجر من قرى بغداد، حدث ببغداد، ثم انتقل إلى مكة، فتنسك، وتوفي فيها، من مؤلفاته: "أخلاق العلماء" و"كتاب الأربعين حديثًا" و"كتاب الشريعة" (ت٣٦٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٢٩٢/٤) وما بعدها بتصرف، والأعلام للزركلي (٩٧/٦).

(٤) هو: أبو عبد الله بن منبه، اليماني، صاحب الأخبار والقصص، وكانت له معرفة بأخبار الأوائل وأحوال الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وسير الملوك، من كتبه: "ذكر الملوك المتوجة من حمير وأخبارهم وقصصهم وقبورهم وأشعارهم" وهو من الكتب المفيدة، وتوفي وهب سنة عشر، وقيل: أربعة عشر، وقيل: ست عشرة ومائة، وعمره تسعون سنة رضي الله عنه. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٣٥/٦) وما بعدها بتصرف.

كذا قال من تقدَّم من السلف الصالح من علماء المسلمين[١]».

ويُردُ عليه: « بأن هذا الكلام في الجملة لا تعليق عليه ولا زيادة إلا في نقطتين: **الأولى:** منعه المناظرة مطلقًا، وهذا مخالف لأمر الله تعالى: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [٢]. وما كانت عليه سيرة الأنبياء والرسل من محاجة أقوامهم ومن يخالفهم، فمن الذي يستطيع بعد ذلك أن يحرِّم المناقشة والمناظرة مطلقًا. **وأما النقطة الثانية:** فإن هجرة الواحد للمبتدع ربما تكون مؤثرة فيه تأثيرًا حسنًا وربما لا تكون كذلك، فإن كان أهل السنة أكثر عددًا والحق منتشر فربما تكون الهجرة والسكوت عن المناظرة أولى، وهذا ليس على الإطلاق، بل إننا نحتمله مجرد احتمال، وربما تكون هجرته والسكوت عن مناظرته سببًا في تقويته ونشر بدعته بين العامة الذين ربما يغترون بثرثرته ومباهاته.

وهذا ما حصل عندنا في هذا الزمان عندما ترفَّع كثير من مشايخ أهل السنة عن مناقشة الخصوم ظانين أن تسليم عامة الناس لهم كاف في ردِّ بدعة المبتدع، ولم يعرفوا أن العوام إنما هم تبع لمن يؤثر فيهم، وربما غفلوا عن أن تسليم العامة لأهل السنة لم يكن إلا عن جهود عظيمة قام بها علماء السنة المحققين.

وما كان مجرد السكوت يومًا مؤثرًا في الناس كالكلام إلا إذا كان دالًا ومؤثرًا كالكلام، وغالبًا ما يتوهم الناس في المتكلم الذي يتحدى غيره أنه على الحق يملك الدليل الأقوى، وربما يؤدي اغترارهم به بعد زمان إلى انجرافهم معه وتركهم لأهل الحق الساكتين، وما كان السكوت يومًا أو الصمت مقصودًا لذاته وإلا انهدمت أساس دعوة الأنبياء من التبليغ للخلق ودعوة الخلق إلى الحق[٣]».

وقد علل **الآجري** موقف السكوت بما نقله « عن **ابن عباس**[٤] قال: لا تُجالسْ أهلَ الأهواءِ، فإن مُجالستَهُمْ مَمْرَضَةٌ للقلوبِ[٥]»، ثم قال بعد ذلك: « فإن قال قائلٌ: فلمَ لا أُناظرُهُ وأُجادلُهُ وأرُدُّ عليه قولهُ؟ قيل لهُ: لا يُؤمنُ عليكَ أن تُناظِرَهَ وتسمعَ منهُ كلامًا يُفْسِدُ عليكَ قلبكَ ويخدعُكَ بباطلهِ الذي زيَّنَ لهُ الشيطانُ فتهلكَ أنتَ[٦]».

---

(١) ينظر: الشريعة للآجُرِّي، تحقيق: د. عبد الله عمر سليمان (٤٤٩/١)، الناشر: دار الوطن - الرياض – السعودية، الطبعة: الثانية، سنة ١٩٩٩م، وصون المنطق والكلام للسيوطي (ص:١٦٩) وما بعدها.

(٢) سورة النحل [جزء من الآية: ١٢٥].

(٣) تدعيم المنطق للشيخ سعيد فودة (ص:١٦٨).

(٤) هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، أبو العباس، صحابي جليل، كان يسمى حبر الأمة، وترجمان القرآن، فقه في الدين، وعلم التأويل، كان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين، وتوفي بالطائف سنة ثمان وستين، وينسب إليه كتاب في "تفسير القرآن" جمعه بعض أهل العلم من مرويات المفسرين عنه. ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، تحقيق: عادل يوسف العزازي (١٦٩٩/٣) وما بعدها بتصرف، الناشر: دار الوطن للنشر – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٩٨م.

(٥) الشريعة للآجُرِّي (٤٥٢/١)، وصون المنطق والكلام للسيوطي (ص:١٧٠).

(٦) الشريعة للآجُرِّي (٢٥٤٠/٥)، وصون المنطق والكلام للسيوطي (ص:١٧٢).

« فالخوف من المناظرة وترجح موقف السكوت هو تأثر المناظر بكلام من يناظره، ولكن واضح عند من يعقل أن المناظر إذا كان أهلًا لذلك متمكنًا من أصول النظر ذكي الفؤاد فإنه لا ينزلق إلى هذه المزالق، وإلا فإن أدَّاهُ نظره وعقله وإدارته للأدلة إلى ترجيح قول خصمه فعليه الأخذ به مطلقًا، لأن هذا هو الواجب الذي أوجبه عليه الله تعالى[١]».

« والخلاصة أن موقف الصمت والسكوت ليس مقصودًا لذاته، ولا يحلُّ البقاء عليه عند شيوع البدعة، وأن الكلام في التوحيد إذا كان على أصل صحيح فهو محمود لذاته لا مذموم، وأن الذمَّ إنما يتوجه على المتكلم لا على نفس الكلام، كما إذا تكلم من ليس بأهل أو لغير أهله أو فيما لا قدرة على بلوغه[٢]».

وفي النهاية فإني لا أتتبع كل الآراء المعارضة والرد عليها، إنما يهم الإشارة إلى بعضها لبيان موقف المعارضين الذامين لعلم الكلام.

وأختم كلامي هنا بكلامٍ بديعٍ ذكره الشيخ **طاش كبرى زاده** والشيخ **محمد زاهد الكوثري**[٣]**:**

قال الشيخ **طاش كبرى زاده**: « فلا يجترئ أحد من المسلمين على منعه وتحريمه فضلًا عن العلماء المجتهدين، والفضلاء المتورعين، وإنما يتداخله الحرمة والكراهة، لأحد أمور ثلاثة:

إما من جهة إدخال مسائل لا توافق الكتاب والسنة، كخلط مباحث الفلسفة المخالفة للكتاب والسنة.

وإما من جهة إثبات مسائله، لا على وجه يوافق الكتاب والسنة، بل يجري على وفق العصبية والهوى، ككلام المعتزلة والمرجئة والروافض وأمثالهم.

وإما من جهة أن علم الكلام له قوة قاهرة، وقدرة باهرة في دفع الخصوم، وقمع الأعداء، فلعله يداخل صاحبه العُجْبَ والهوى، من حيث لا يشعر، ولهذا يشترط أن لا يُعلم العالم علم الكلام إلا بعد تزكية أخلاق المتعلم، وإخلائه عن الهوى والبدعة، وإشراب قلبه عقائد واردة في الكتاب والسنة تقليدًا ثم يثبتها ببراهين واردة في علم الكلام[٤]».

---

(١) تدعيم المنطق للشيخ سعيد فودة (ص:١٧٠).

(٢) تدعيم المنطق للشيخ سعيد فودة (ص:١٧٢).

(٣) هو: محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري، فقيه حنفي، جركسي الأصل، له اشتغال بالأدب والسير، ولد ونشأ في قرية بشرقي الآستانة، وتولى رئاسة مجلس التدريس، واستقر في القاهرة وتوفي بها، وكان يجيد العربية والتركية والفارسية والجركسية، من مؤلفاته: "تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب" و"الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار" ورسائل في تراجم "الإمام زفر" و"أبي يوسف القاضي" وغيرها (ت١٣٧١ه). ينظر: الأعلام للزركلي (١٢٩/٦) بتصرف.

(٤) مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده (١٣٩/٢).

فالذم وارد على الباحث عنه لا في العلم نفسه؛ لأنه قد يرد الكثير من هو عالم بالكلام ولكنه عار عن الهوى والعصبية، وقد يرد من هو عالم بغيره من العلوم؛ ولكنه متصف بالهوى والعصبية.

قال الشيخ الفقيه **محمد زاهد الكوثري** – رحمه الله: « وفي كلام المتقدمين من المتكلمين ما يجب أن يسترشد به القائمون بالدفاع عن الدين في كل عصر، ومن البيّن أن طُرق الدفاع عن عقائد الإسلام، ووسائل الوقاية عن تسرب الفساد إلى الأخلاق والأحكام، مما يتجدد في كل عصر بتجدَّد أساليب الأخصام، وهي في نفسها ثابتةٌ عند ما حدَّه الشرع، لا تتبدل حقائقُها، فيجبُ على المسلمين في جميع أدوار بقائهم أن يتفرغ منهم جماعةٌ لتتبُع أنواع الآراء السائدة في طوائف البشر، والعلوم المنتشرة بينهم، وفحص كل ما يمكنُ أن يأتي من قِبَله ضررٌ للمسلمين، لا سيما في المعتقد الذي لا يزالُ ينبوعَ كل خيرٍ ما دام راسخًا رصينًا، ويصيرُ منشأ كل فسادٍ إن استحال واهنًا واهيًا.

فيدرسون هذه الآراء والعلوم دراسة أصحابها، أو فوق دراستهم، ليجدوا فيها ما يدفعون به الشكوك التي يستثيرها أعداءُ الدين بوسائط عصرية، حتى إذا فَوَّقَ متقصِّدٌ سهامًا منها نحو التعاليم الإسلامية من معتقد وأحكام ردُّوها إلى نحره، اعتمادًا على حقائق تلك العلوم وتجاربها، واستنادًا على إبداء نظرياتٍ تقضي على نظريات المشككين – وجلَّ الدينُ الإسلاميُ أن يصطدم مع حقائق العلوم - وأقاموا دون تسرُّب تلبيساتهم سُورًا حصينًا واقيًا، وعبَّأوا حزب الله على أنظمةٍ يتطلبها الزمنُ، في غير هوادة ولا توانٍ، ودوَّنوا ما استخلصوه من تلك العلوم من طرائق الدفاع في كتب خاصة، بأسلوب يعلق بالخاطر، وتستسيغُه العامة، لتكون سدًا محكمًا مدى الدهر، دون مفاجأة جوارفِ الشكوك.

وإن لم يفعلوا ذلك يسهُل على الأعداء أن يجدوا سبيلًا إلى مراتعَ خِصْبةٍ بين المسلمين، تنبتُ فيها بذورُ تلبيساتهم، بحيثُ يصعبُ اجتثاثُ عروقها الفوضوية، بل تسري سمومُ الإلحاد في قلوبٍ خاليةٍ تتمكن فيها فيهلكُ الحرثُ والنسل! وقانا الله شرَّ ذلك، وأيقظنا من رقدتنا[1]».

فالبحث في علم الكلام من الأمور التي تتغير بتغير الأحوال والأزمان، وحينئذٍ فلا يبعد أن يكون البحث في هذا العلم مذمومًا من بعض الجهات في العصر الأول، ثم صار محمودًا بعد ذلك لشيوع الفتنة والغلط بين الناس.

والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾ ﴾[2].

---

(١) مقدمات الإمام الكوثري، من مقدمة تبيين كذب المفتري (ص:٥٢) وما بعدها، الناشر: دار الثريا للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٩٧م.

(٢) سورة الصافات [الآيات: ١٨٠:١٨٢].

الخاتمة

ونسأل الله حسنها:

يرجع عدم بحث السابقين في علم الكلام والاشتغال به؛ لقلة الوقائع والاختلافات في زمانهم، فلما كثرت البدع والشبهات كان الأليق حسم هذا النزاع بالبحث والخوض فيه من أجل إحقاق الحق وإبطال الباطل، لا بموقف السكوت كما يدعي البعض.

يجوز أن يُحمل نهي السلف عن علم الكلام، وتحذيرهم منه، وذم من اشتغل به؛ خشية أن يلحق المتكلم أذى، أو تصيبه محنة بسبب مناظرته لأهل البدع المؤيدين بسلطانهم، كما حدث بسبب خوض الناس في مسألة القرآن، وبالرغم من نهيهم عن الخوض في علم الكلام، وترك المناظرة فيه عند الاستغناء عنها، إلا أنهم كانوا على معرفة بعلم الكلام حتى بلغوا فيه مبلغًا.

لا يمكن أن يكون علم الكلام علمًا مذمومًا، بل هو علم أصيل من علوم الإسلام، فهو علم الحجاج عن العقائد الدينية بالأدلة والبراهين، وإلا كيف يكون مُطالبًا بالحجة والبحث عنها محظورًا! والقرآن من أوله إلى آخره محاجة مع الكفار.

ولا يمكن أن يشنع على من تمرس به وأتقنه، بل لابد أن يكون في الأمة من يتعلمه ويعلمه ليحفظ عقيدة المسلمين، ويرد الشبهات عنها.

يعتبر علم الكلام علم ضروري يحتاج إليه الناس، وإنه تتفاوت درجة الاحتياج إليه بين عامي وعالم، ومن زمان إلى آخر، واستخدام مصطلحات كالجوهر والعرض وغيرهما إنما هو من أجل فهم العلم وتفسيره.

لعلم الكلام مهمة بيانية توضيحية في شرح العقيدة وإثباتها، ومهمة دفاعية تتمثل في رد دعاوي الخصوم والمبتدعة المنكرين وشبهاتهم في الدين، عن طريق إيراد الأدلة النقلية المؤيدة بالحجج العقلية.

يرى الإمام **الغزالي** أن علم الكلام دواء لا غذاء، والدواء لا يحتاجه إلا المريض، ومهمته الرد على الشبهات وحفظ عقائد العوام، فمرة يصرح بالتحريم لشدة ضرره على عوام الخلق وكثرة آفاته، ومرة يصرح بأنه واجب عيني خاصة لشخص تمكنت منه البدعة ولم يستطع أن يزيلها إلا بممارسة نوع من الكلام، ومرة يرى أنه واجب كفائي لقمع المبتدعة وحراسة العقيدة، وهي مهمة دفاعية لا يحتاج إليها سائر الخلق.

ألف الإمام **الغزالي** رسالة في علم الكلام مشيرًا إلى حقيقة علمية مهمة، وهي كون هذا العلم علم الخواص، وليس مناسبًا للعوام، ولو كان مذمومًا لما فرق بين ذينك الصنفين، وهذا جلي من خلال عنوان رسالته «إلجام العوام عن علم الكلام».

يعتبر الإمام **الرازي** من أشد المدافعين عن علم الكلام، بل قد عمل على تطويره من خلال المزج بينه وبين الفلسفة ليتسنى له الرد عليها، فغاية هذا العلم عنده هي الفوز بالسعادة والخلاص من الشقاوة.

يُعد الإمام **الخطابي** أحد متكلمي أهل السنة وليس خارجًا عنهم، ونقده لبعضهم ليس مستلزمًا لتحريمه علم الكلام كما توهم البعض.

وفي نهاية المطاف أقول: هذا هو غاية جهدي، وما توصلت إليه قدر طاقتي، وأسأل الله - عزَّ وجلَّ - أن يجنبني فيه الزلل، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وطلبًا للفوز بجنات النعيم، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين، تحقيق: د. أحمد جمال الزمزمي، د. نور الدين عبد الجبار صغيري، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٤م.
- إحياء علوم الدين للغزالي، تحقيق: سيد عمران، الناشر: دار الحديث بالقاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٤م.
- إخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٥م.
- الأخلاقيات الغائية عند فخر الدين الرازي مع تحقيق رسالة: ذم لذات الدنيا للرازي، رسالة دكتوراه للدكتور. أيمن شحادة بجامعة أكسفورد، للعام ٢٠١٩م.
- آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٣م.
- إشارات المرام من عبارات الإمام للقاضي كمال الدين البياضي، تحقيق: الشيخ يوسف عبد الرزاق الشافعي، الناشر: زمزم ببلشرز، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٤م.
- الإشارة في علم الكلام للرازي، تحقيق: د. هاني محمد حامد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٩م.
- أصول الدين للبزدوي، تحقيق: د. هانز بيتر لنس (ص:١٦)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٣م.

- الأعلام للزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، سنة ٢٠٠٢م.
- الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي، ومعه كتاب: السداد في الإرشاد إلى الاقتصاد في الاعتقاد للدكتور. مصطفى عبد الجواد عمران، الناشر: دار البصائر – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٩م.
- الانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: محمد حسين حسن، الناشر: مكتبة أضواء المنار – السعودية، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٩٦م.
- بحر الكلام لأبي المعين النسفي، تحقيق: د. ولي الدين محمد صلاح الفرفور، الناشر: دار الفرفور للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق، الطبعة: الثانية، سنة ٢٠٠٠م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا – لبنان، بدون ذكر رقم الطبعة وسنة الطبع.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٣م.
- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لأبي القاسم ابن عساكر، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، سنة ١٤٠٤ه.
- تدعيم المنطق للشيخ سعيد عبد اللطيف فودة، الناشر: دار البيروني، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠١٠م.
- تذكرة الحفاظ للذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٩٨م
- التعريفات للجرجاني، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٣م.
- تهذيب شرح السنوسية "أم البراهين" للشيخ سعيد فودة، الناشر: دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع – عمان – الأردن، الطبعة: الثانية، سنة ٢٠٠٤م.
- ثبت الوادي آشي لأبي جعفر، تحقيق: د. عبد الله العمراني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٣م.
- جواهر القرآن للغزالي، تحقيق: د. محمد رشيد رضا، الناشر: دار إحياء العلوم – بيروت، الطبعة: الثانية، سنة ١٩٨٦م.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد القرشي، الناشر: مير محمد كتب خانه- كراتشي، بدون ذكر رقم الطبعة وسنة الطبع.

- حاشية الباجوري المسماة تحقيق المقام على كفاية العوام في علم الكلام، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٧م.
- حاشية الدسوقي على أم البراهين للشيخ محمد الدسوقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، الناشر: دار السعادة – مصر، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٧٤م.
- حواشي على شرح الكبرى للسنوسي للشيخ إسماعيل موسى عثمان الحامدي، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٣٦م.
- رسالة استحسان الخوض في علم الكلام للإمام الأشعري، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن – الهند، الطبعة: الثالثة، سنة ١٩٧٩م.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، سنة ١٩٨٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٦م.
- شرح العقائد النسفية للتفتازاني، الناشر: مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع – كراتشي – باكستان، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٩م.
- شرح المواقف للجرجاني، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، سنة ٢٠١٢م.
- شرح أم البراهين للسنوسي، الناشر: مطبعة الاستقامة، الطبعة: الأولى، سنة ١٣٥١ه.
- الشريعة للآجُرّي، تحقيق: د. عبد الله عمر سليمان، الناشر: دار الوطن - الرياض – السعودية، الطبعة: الثانية، سنة ١٩٩٩م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د. يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت - لبنان، دار الفكر – دمشق – سورية، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٩٩م.
- صفحة أ. د. علي جمعة على الإنترنت، مقال بعنوان: هل يعد علم الكلام علمًا مذمومًا، وإذا كان غير مذموم فبما نفسر ما ورد من نهي العلماء عن الاشتغال به، ورجوع بعض العلماء عنه؟

- صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام للسيوطي، تحقيق: د. علي سامي النشار، والسيدة. سعاد علي عبد الرازق، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة: الثانية، سنة ١٩٧٠م.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، سنة ١٤١٣ه.
- العالم والمتعلم للإمام أبي حنيفة، تحقيق: د. محمد زاهد الكوثري، الناشر: مطبعة الأنوار بالقاهرة، سنة ١٣٦٨ه.
- العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله محمد إدريس، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٨ه.
- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية للجويني، تحقيق: الشيخ محمد زاهد الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٩٢م.
- العقيدة الوسطى وشرحها للسنوسي، تحقيق: السيد يوسف أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٥م.
- عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى للسنوسي، الناشر: مطبعة جريدة الإسلام بمصر، سنة ١٣١٦ه.
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة، تحقيق: د. نزار رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت، بدون ذكر رقم الطبعة وسنة الطبع.
- الغنية عن الكلام وأهله للخطابي، الناشر: دار المنهاج – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٤م.
- الغنية في الكلام لأبي القاسم الأنصاري النيسابوري، تحقيق: مصطفى حسنين عبد الهادي، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠١٠م.
- الفرق بين الفرق للبغدادي، تحقيق: د. محمد عثمان الخشت، الناشر: مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٨م.
- لسان الميزان لابن حجر، تحقيق: دائرة المعارف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، سنة ١٩٧١م.
- مجموعة رسائل الإمام الغزالي، رسالة إلجام العوام عن علم الكلام، ورسالة فيصل التفرقة، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٦ه.
- المدخل إلى دراسة علم الكلام للدكتور. حسن محمود الشافعي، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية – كراتش – باكستان، الطبعة: الثانية، سنة ٢٠٠١م.

- معرفة الصحابة لأبي نعيم، تحقيق: عادل يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٩٨م.
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار للحافظ أبو الفضل العراقي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٥م.
- مفاتيح الغيب للرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، سنة ١٤٢٠ه.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد مصطفى، الشهير بطاش كبرى زاده، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٥م.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٥م.
- مقدمات الإمام الكوثري، الناشر: دار الثريا للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٩٧م.
- مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، الناشر: دار البلخي – دمشق، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٤م.
- المقفى الكبير لتقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، سنة ٢٠٠٦م.
- الملل والنحل للشهرستاني، تحقيق: محمد فريد، الناشر: المكتبة التوفيقية بالقاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٣م.
- مناقب الإمام الشافعي للرازي، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٨٦م.
- مناقب الشافعي للبيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ١٩٧٠م.
- هداية المريد لجوهرة التوحيد للشيخ إبراهيم اللقاني، تحقيق: مروان حسين عبد الصالحين البجاوي، الناشر: دار البصائر – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٩م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر– بيروت، الطبعة: الأولى، بدون ذكر سنة الطبع.